

أثر منفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة  
الاستثمار طبقاً لنمط الملكية فى شركات التأمين: دراسة ميدانية

د / محمد على وهدان

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

- كلية التجارة - جامعة المنوفية

أ / رامى رأفت الزينى

ماجستير كلية التجارة - جامعة المنوفية

أثر منفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار طبقاً لنمط الملكية في شركات

التأمين: دراسة ميدانية

د / محمد على وهدان أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - كلية التجارة - جامعة المنوفية

أ / رامى رأفت الزينى ماجستير كلية التجارة - جامعة المنوفية

#### ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة التمايز بين شركات التأمين في القطاعين العام والخاص حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار، ودراسة مدى وجود علاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين المختلفة، وكذلك دراسة مدى تأثير منفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بتلك الشركات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستقصاء موجهه إلى المديرين والموظفين المختصين فى هذه الشركات لتجميع البيانات. وتتمثل أهم نتائج البحث فى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين شركات التأمين طبقاً لنمط الملكية حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين، ويوجد تأثير جوهري لمنفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين ويوجد تباين للمساهمة النسبية للمتغيرات المتعلقة بمنفعة المعلومات المحاسبية فى درجة تأثيرها على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار.

#### Abstract

The study aims to examine the discriminant among the insurance companies in general and special sector about the benefit of accounting information and risk management of the investment pocket portfolio, and study whether there is a relationship between the qualitative characteristics of accounting information and risk management of the investment portfolio of insurance companies, as well as study the impact of the benefit of accounting information on risk management of investment pocket portfolio of those companies. To achieve the objectives of the study, the survey was conducted using questionnaire. The main findings of the study were (1) the presence of significant discriminant among the insurance companies regarding the style ownership about the benefit of accounting information and risk management of investment portfolio, (2) a significant relationship was found between the qualitative characteristics of accounting information and risk management of the investment portfolio of the insurance companies, (3) there was a significant impact of the benefit of accounting information on risk management of investment pocket portfolio, and (4) there was a variation of the relative contribution related to the benefit of accounting information in its impact on risk management of investment pocket portfolio.

تختلف طبيعة الاستثمارات في شركات التأمين عن طبيعة الاستثمارات في الشركات الأخرى، نظراً لطبيعة الأموال المتاحة للاستثمار في شركات التأمين، حيث تمثل هذه الأموال في معظمها حقوق حملة الوثائق، ويمثل النشاط الاستثماري جزءاً هاماً من نشاط شركات التأمين، حيث أن الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين والتي يتم استثمارها إلى حين ميعاد إستحقاق التزامات الشركة تعتبر مصدراً هاماً من مصادر إيرادات شركات التأمين ( سالم ، ٢٠١٤ ).

وتعد عملية تكوين محفظة الأوراق المالية التي تتمثل في تحديد أنواع الأدوات والاستثمارات ذات العائد الأعلى والأقل مخاطرة من المشكلات الأساسية التي تواجه شركات التأمين، وتعتبر المعلومات المحاسبية عاملاً أساسياً في تحديد وحساب العناصر الأساسية لتكوين محفظة الأوراق المالية، بما يلبي احتياجات المستثمرين وهوما يعد من دعائم السوق الكفاء ( حنا ، ٢٠٠٠ ).

وتقوم المعلومات المحاسبية بدور هام في تحديد وتقييم عائد الاستثمار والمخاطر المحيطة به، وبالرغم من عدم احتواء التقارير والقوائم المالية ضمن بياناتها تحديداً واضحاً لحجم المخاطرة أو كيفية قياسها إلا أن البيانات المالية التي تحتويها هذه القوائم والتقارير المالية تعتبر مصدراً أساسياً للتنبؤ بحجم مخاطر السوق الخاصة باستثمار معين، حيث أن حجم هذه المخاطرة تحدده طبيعة خصائص الشركات وعلاقتها بالاقتصاد ككل (مصطفى، ٢٠٠٠).

واعترافاً بأهمية المعلومات المحاسبية في صنع واتخاذ قرارات الاستثمار حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB Financial Accounting Standards Board) عام ١٩٨٠ أن الهدف من المعلومات المحاسبية يتمثل في مساعدة المستثمرين الحاليين والمرقبين في اتخاذ قراراتهم، كما حدد في قائمة المفاهيم المحاسبية رقم ٢ في الفقرة ٤٦ عناصر منفعة المعلومات المحاسبية في عنصرين أساسيين هما (عبد الفتاح ٢٠٠٥، ابراهيم ٢٠١٠، العتيبي، ٢٠١٣، Hala, 2016):

١- الملاءمة وتتحقق من خلال (التوقيت المناسب والقيمة الاسترجاعية والقيمة التنبؤية) .  
٢- الاعتمادية وتتحقق من خلال (الصدق في التعبير، والحياد أو الموضوعية، والقابلية للتحقق) كما حدد بعض الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية مثل الثبات في التطبيق، والقابلية للمقارنة.

كما تُعد المعلومات المحاسبية العامل الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار وتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة، ويحتاج المستثمرون عادة إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، تحديد درجة المخاطرة المرتبطة بعوائد الأسهم سواء التي تنتج عن متغيرات متعلقة بالسوق

أومتغيرات متعلقة بالشركة ذاتها، ومساعدة المستثمرين على تكوين محفظة أوراق مالية مناسبة من خلال تنويع الإستثمارات (ابراهيم، ٢٠٠٣).

### مشكلة البحث

تؤثر المخاطر المحتملة للشركات على بنود محفظة الاستثمار، ويؤدى الخطر الذى يهدد محافظ الاستثمار فى شركات التأمين إلى ضعف مركزها المالى والتنافسى، كما يؤدى لضعف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق حملة الوثائق، ونقص الطلب على وثائق التأمين، ومن ثم تحاول شركات التأمين اختيار البديل الاستثمارى الذى يحقق أفضل عائد دون أن يعرضها لقدر كبير من المخاطرة (مهدى، وآخرون، ٢٠١٠، العسكر، ٢٠١٠).

ونتيجة لذلك تبنيت لجنة COSO (Committee Of Sponsoring Organization) بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٤، بالاشتراك مع أحد مكاتب المراجعة Price Water House Coopers دراسة بعنوان (إدارة مخاطر المنشأة - إطار متكامل) من أجل تطوير إطاراً يُمكن لإدارات المنشآت استخدامه لتقييم وتطوير المنشآت أطلق عليه إدارة مخاطر المنشآت (Enterprises Risk Management) ERM، حيث تهدف عملية إدارة مخاطر المنشأة إلى تحقيق مستوى مرضى من معدل العائد على الاستثمار فى ظل مستوى مقبول من المخاطرة، وتتمثل أهمية إدارة مخاطر المنشأة فى أنها لا تنتظر فقط للظروف الحالية من ظروف السوق، بل إنها تهتم بما تتعرض له المنشأة مستقبلاً من أخطار محتمل حدوثها حتى تستطيع مواجهة ذلك الخطر أو تفاديه (COSO, 2004). وكذلك صدر تقرير King II فى جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢، يوضح أن مجلس الإدارة هو المسئول عن عملية إدارة المخاطر وكفاءتها، كما يضع التقرير على عاتق مجلس الإدارة المسئوليات ومنها وضع استراتيجيات للخطر، وتقييم المخاطر وتحديد درجة التعرض للمخاطر، ومتابعة عملية إدارة المخاطر، والإفصاح عن عملية إدارة المخاطر (King Committee on Corporate Governance, 2002). وفى نفس العام ٢٠٠٢ أشار معهد إدارة المخاطر بلندن أن إدارة المخاطر تعتبر جزءاً من الإدارة الاستراتيجية لأى منشأة، وأن إدارة المخاطرهى عملية يتم من خلالها تحديد المخاطر المرتبطة بالمنشأة بهدف تعظيم القيمة المضافة للمنشأة (The Institute of Riskt, 2002). وفى عام ٢٠٠٣ أصدر مجلس التقرير المالى FRC بالولايات المتحدة تقريراً بعنوان Combined Code on Corporate Governance يوضح دور مجلس الإدارة فى توفير هيكل كفاء للرقابة الفعالة يساعد على تقييم وإدارة المخاطر . (Financial Reporting Council, 2003) وفى عام ٢٠٠٥ صدر تقرير Turnbull بلندن عن

الرقابة الداخلية الذى يمثل المرشد للإدارة فى التعامل مع كل ما يخص إدارة المخاطر (Financial Reporting Council, 2005). كما اقترحت (COSO, 2009) فى الورقة البحثية الصادرة بعنوان " تدعيم عملية إدارة المخاطر على مستوى المنشأة من أجل تحقيق المزايا التنافسية "، وتناولت خلال هذا التقرير طرق لتحسين القدرات الإشرافية لمجلس الإدارة على عملية إدارة المخاطر من خلال ما يلي : ١- مناقشة فلسفة إدارة المخاطر والمستوى المقبول للمخاطر ، ٢- فهم ممارسات إدارة المخاطر ، ٣- مراجعة محفظة المخاطر بالمقارنة مع المستوى المقبول للمخاطر ، ٤- معرفة المخاطر الجوهرية التى تتعرض لها المنشأة وكيفية الإستجابة لها . وأوضح (COSO,2010) فى التقرير الصادر بعنوان " تطوير مسببات الخطر الأساسية من أجل تدعيم عملية إدارة المخاطر على مستوى المنشأة " أن إختيار Key Risk Indicators (KRIs) يبدأ بتحديد أهداف المنشأة ثم تحديد المخاطر التى تعوقها وهذا يساعد فى توفير المعلومات الملائمة التى تستخدم كمؤشرات أساسية تشير إلى إحتمال حدوث المخاطر، والطريقة المثلى لتطوير KRIs تبدأ بتحليل المخاطر التى حدثت فى الماضى أو الحاضر وأثرت على المنشأة ثم الرجوع للخلف من أجل تحديد مسببات الخطر الوسيطة والمسببات الرئيسية التى توفر مؤشرات تحذيرية مبكرة عن إحتمال حدوث المخاطر والتى تؤدى إلى فقد الفرصة أو حدوث خسارة . كما قدمت (COSO, 2013) إطاراً متكاملًا للرقابة الداخلية يحتوى على مكونات نموذج ERM ، وهى خمسة مكونات متداخلة وتتكامل مع العمليات الإدارية التى تحدث داخل المنشأة، وتتمثل فى الآتى: ١- بيئة الرقابة، ٢- تقييم المخاطر، ٣- أنشطة الرقابة، ٤- المعلومات والاتصالات، ٥- المتابعة .

ولتحديد أبعاد المشكلة البحثية فى الواقع العملى تم إجراء دراسة استطلاعية بشركات التأمين ، وقد تم توجيه مجموعة من الأسئلة لتغطى الموضوعات التالية :

- (١) طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التى تؤثر على سلوك متخذ قرار الاستثمار بشركات التأمين .
  - (٢) مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى القوائم والتقارير المالية للشركات الأخرى التى يتم الاستثمار فيها بواسطة شركات التأمين .
  - (٣) تحديد مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية فى إدارة مخاطر محفظة الاستثمار . ومدى وجود افصاح عن المخاطر التى تتعرض لها هذه المحافظة.
- وقد توصلت الدراسة الاستطلاعية إلى النتائج الآتية :
- ١- صعوبة تحديد منفعة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم والتقارير المالية لشركات التأمين المستثمر فيها بواسطة شركات التأمين الأخرى.

٢- عدم الاهتمام بدرجة تأثير وتأثر مخاطر الاستثمار لشركات التأمين بمنفعة المعلومات المحاسبية.  
٣- تحديد أن ربحية السهم ومضاعف الربحية هي من المعلومات المحاسبية التي تؤثر على سلوك متخذ قرار الاستثمار .

٤- عدم الإفصاح عن طبيعة وأنواع المخاطر التي تتعرض لها المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين.  
وفى ضوء العرض السابق وما تم التوصل إليه من خلال الدراسة الاستطلاعية يمكن بلورة مشكلة البحث في مجموعة من الاسئلة البحثية الآتية :

(١) هل يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين شركات التأمين (قطاع عام - قطاع خاص) حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار .

(٢) هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين .

(٣) هل يوجد تأثير جوهري لمنفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين .

#### أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

(١) دراسة مدى وجود تمايز بين شركات التأمين طبقاً لنمط الملكية حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار .

(٢) دراسة مدى وجود علاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الإستثمار بشركات التأمين .

(٣) دراسة تأثير منفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين.

#### أهمية ودوافع البحث

**الأهمية الأكاديمية للبحث:** يستمد البحث أهميته من أهمية النشاط الاستثماري بشركات التأمين، حيث يتجمع لدى شركات التأمين أموال هائلة وتُمثل هذه الأموال فروق ما بين الأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة، وتقوم شركات التأمين بتوظيف هذه الأموال في قنوات استثمارية متنوعة، كما تحتاج إدارة مخاطر الاستثمار (الإدارة التنفيذية) بشركات التأمين إلى المعلومات التي تساعد على تكوين محفظة الاستثمار، وتُعد المعلومات المحاسبية من أهم المصادر التي يتم الاعتماد عليها عند تكوين محفظة الاستثمار وإدارة مخاطرها، حيث إنها تقوم بدورها في تحديد وتقييم عائد الاستثمار والمخاطر المحيطة به، وتتمثل الأهمية الأكاديمية للبحث في :

- انه يتناول أحد الموضوعات الهامة والحديثة في الفكر المحاسبى وذات الصلة بالقوائم والتقارير المالية وهى تقييم منفعة المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بصفة عامة وفى شركات التأمين بصفة خاصة . حيث يضيف البحث الى الفكر المحاسبى الجانب النظرى والدليل الميدانى لأثر منفعة المعلومات المحاسبية على ادارة مخاطر محفظة الاستثمار حيث توجد ندرة فى الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع فى مصر .

كما تتمثل الأهمية العملية للبحث فيما يلى:

- يُحاول البحث من خلال نتائجه مساعدة شركات التأمين فى إعادة النظر فى سياستها ذات الصلة بهياكلها المالية .

- تدعيم المركز المالى لشركات التأمين، وزيادة ثقة حملة الوثائق فى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها فى مواعيدها .

- المحافظة على حقوق حملة الوثائق حيث إن غالبية الأموال التى تقوم شركات التأمين باستثمارها تتمثل فى أموال حملة الوثائق لدى هذه الشركات أى تمثل أموال الغير .

- إدارة مخاطر الاستثمار فى شركات التأمين المصرية مما يعود بالفائدة على الشركات نفسها وعلى حملة الوثائق .

- تقديم دليل ميدانى على مدى تأثير المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار فى شركات التأمين .

ويمكن توضيح أهم الدوافع المحاسبية للبحث حيث أن الدراسة الحالية تعتبر امتداد لمعظم الدراسات السابقة، حيث اقتصرت بعض الدراسات السابقة على توضيح دور وأهمية المعلومات المحاسبية فى إتخاذ القرارات الاستثمارية، وكذلك توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتعتبر الدراسة الحالية هى من أول الدراسات الميدانية فى مصر التى تتناول اثر منفعة المعلومات المحاسبية على ادارة مخاطر محفظة الاستثمار . حيث لم تتعرض الدراسات السابقة إلى دراسة وتحليل التمايز بين شركات التأمين فى القطاعين العام والخاص حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بها، ولم تتناول العلاقة بين منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين، وما هى العوامل التى تؤدى إلى إدارة أفضل لمخاطر محفظة الاستثمار، كم تقدم الدراسة الحالية دليل عملى على مدى تأثير منفعة المعلومات المحاسبية على كفاءة إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين.

حدود البحث

يقتصر البحث على شركات التأمين المصرية دون غيرها من الشركات الأخرى، نظراً لأهمية دور تلك الشركات فى التنمية الإقتصادية وأيضاً لسهولة الحصول على البيانات، كما يقتصر التطبيق على خمس شركات وهى شركة مصر لتأمينات الحياة، وشركة مصر للتأمين وهما شركتان تابعتان لشركة مصر القابضة للتأمين (قطاع الأعمال العام )، وشركة الدلتا للتأمين، وشركة المهندس للتأمين، وشركة قناة السويس للتأمين وهى شركات تابعة للقطاع الخاص .

### الدراسات السابقة

تستمد أى دراسة جذورها من الدراسات السابقة التى تعبر عن جهود تمت فى مجال الدراسة، ولقد أجريت العديد من الدراسات فى مجال منفعة المعلومات المحاسبية، وكذلك فى مجال إدارة مخاطر الاستثمار، وفيما يأتى أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث .

### أ- الدراسات السابقة فى مجال منفعة المعلومات المحاسبية

تتمثل أهم الدراسات فى مجال منفعة المعلومات المحاسبية فيما يلى:

فى عام ٢٠٠٠ تناولت دراسة (هويدى) اختبار قدرة مجموعة من المؤشرات المشتقة من المعلومات المحاسبية المنشورة لمجموعة من الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية، وكذلك الأداء السوقي لأسهم هذه الشركات على التنبؤ بالعائد المتوقع تحقيقه من الاستثمار فى هذه الأسهم، أو بمعنى آخر اختبار القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية فى مجال اتخاذ قرارات الاستثمار فى الأسهم. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المؤشرات المحاسبية المشتقة من المعلومات المحاسبية المنشورة لها القدرة على التنبؤ بالعائد على الاستثمار فى الأسهم للسنة المالية التالية لنشر هذه المعلومات، وتتمثل تلك المؤشرات المرتبطة بالعائد المتوقع تحقيقه من الاستثمار ست مؤشرات متضمنة أربعة مؤشرات محاسبية (نصيب السهم من التوزيعات، نسبة المديونية، معدل العائد على حقوق المساهمين، معدل العائد على إجمالى الأصول)، ومؤشرين من المؤشرات السوقية (كمية التداول ، قيمة التداول)، كما يمكن زيادة فعالية المعلومات المحاسبية فى التنبؤ بالعائد على الاستثمار فى الأسهم، إذا ما تضمن النموذج التنبؤى بعض المؤشرات التى تعكس الأداء السوقي للأسهم إلى جانب المؤشرات المشتقة من المعلومات المحاسبية .

وفى عام ٢٠٠١ قام (حميدة) بدراسة اهتمت بتحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التى تؤثر على سلوك متخذ القرار الاستثمارى فى الأسهم فى سوق الأوراق المالية. وذلك من خلال اختبار العلاقة بين المعلومات المحاسبية المتوفرة لدى المستثمر واتخاذ قراراته المختلفة داخل سوق الأوراق المالية، حيث تقوم فكرة الدراسة على أن المعلومات المحاسبية التى ارتكز عليها قرار المستثمر فى سوق



الأوراق المالية تمثلت في المجموعات الثلاث ( قياس الربح والتنبؤ به، وقياس حجم المخاطرة المتعلقة بالاستثمار، وحجم التدفقات النقدية سواء من الأرباح الموزعة أو من بيع الأوراق المالية المملوكة)، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها أن تقييم المشروعات وتحديد العلاقة بين العائد وسعر الأسهم تعتمد على رقم الربح الحالي والمتوقع خلال فترات قادمة، كما يستمد التدفق النقدي أهميته من كونه لا يتأثر (كما هو في حالة صافي الربح) بحالة التضخم للأصول الثابتة وبالأساليب والمبادئ المحاسبية المختلفة، ولهذا فهو أكثر أهمية عند تحديد مقدرة المشروع على مقابلة التزاماته عند استحقاقها، ومقابلة احتياجاته من النقود اللازمة للعمليات الجارية أو الرأسمالية أو لدفع التوزيعات المختلفة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في أن تشمل القوائم المالية على الأرباح المتوقعة بجانب الأرباح المحققة، مما يؤدي لخفض حجم عدم التأكد لدى المستثمر عند تقييمه لمقدرة المشروع على تحقيق الربح في المستقبل، نتيجة الإحساس بأن الإدارة تنشر هذه البيانات بما لديها من معلومات واضحة وكاملة عن العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الربح المتوقع تحقيقه.

وفي نفس العام ٢٠٠١ استهدفت دراسة (Chena,et al.,) اختبار إدراك المستثمر المحلي للمعلومات المحاسبية والتي تعتمد على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الصين، كما تم اختبار ملاءمة المعلومات المحاسبية لأسهم الشركات المهمة ذات التصنيف A ، وأسهم الشركات ذات التصنيف B . وتوصلت الدراسة أن المستثمرين يعتمدون بشكل أكبر على المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات ذات التصنيف A ، مما يدل على أهمية المعلومات المحاسبية في السوق الصيني الناشئ، بالرغم من حداثة عمر السوق والادراك لعدم كفاية التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية .

وفي عام ٢٠٠٦ استهدفت دراسة (يونس) تبيان أهمية المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية المتاحة بالقوائم المالية هي المصدر الأساس في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية، وكذلك وجود علاقة بين الأرباح المنشورة في القوائم المالية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية وبين أسعار وحجم التداول في سوق الأوراق المالية خلال الفترة التي يتم فيها نشر هذه المعلومات.

وفي عام ٢٠٠٩ ناقشت دراسة (Givoly,et al.,) قضية جودة المعلومات المحاسبية، ومدى تأثيرها بهيكل ملكية الشركات، حيث أوضحت الدراسة أن جودة المعلومات المحاسبية وخاصة جودة الأرباح تتأثر بالعديد من العوامل التي ترتبط بعلاقات الشركة مع أصحاب المصالح فيها من ناحية، كما ترتبط بالدوافع أو الحوافز المتعلقة بالإدارة للتأثير المتعمد على الأرباح المحاسبية التي يتم الإفصاح

عنها من ناحية أخرى، كما أشارت الدراسة بعدم وجود تمايز بين الشركات ذات الملكية العامة أو الخاصة فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية .

وفى نفس العام ٢٠٠٩ عرضت دراسة (العدوى) أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد القرارات الاستثمارية، وأهم محددات منفعة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية فى ضوء المعايير المحاسبية ذات الصلة. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأوراق المالية حيث تنعكس كافة المعلومات المحاسبية التى تحتويها القوائم المالية فى عملية تحديد أسعار الأوراق المالية، استخدام المعايير المحاسبية فى إعداد القوائم المالية يؤدي إلى زيادة الجودة والمنفعة للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية لدى المستثمر فى عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وترشيدها. وانتهت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة تطوير القوائم المالية بغرض بث الثقة والمصداقية فى محتواها الاختبارى من المعلومات المحاسبية، وذلك للعمل على تحسين جودة ذلك المحتوى الإعلامى للقوائم المالية وتلبية احتياجات المستثمرين فى سوق الأوراق المالية للمعلومات .

وفى عام ٢٠١٠ قام (Hirshleifer, et al.) بدراسة تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتقييم المستثمرين وردود أفعالهم تجاه المعلومات، وتحديد الانحراف الواضح فى الأرباح المحققة من سوق الأوراق المالية نتيجة تقييم المستثمرين المحدود للمعلومات المالية المتوفرة عن السوق. وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار البورصة تتأثر سلباً بالمعلومات المتراكمة والمرتبطة بالتدفق النقدى، وأن كم المعلومات المتاحة بالبورصة يؤدي لقلّة التركيز لدى المستثمرين عند اتخاذ القرار، إدراك الشخص بالمعلومات المهمة وقوة ذاكرته تؤثر على المعلومات التى يعتبرها مهمة عند اتخاذ القرار، وكذلك وجود علاقة بين التقييم المحدود للمستثمرين تجاه المعلومات المحاسبية وبين أسعار السوق.

وفى عام ٢٠١١ قام (Sadka) بدراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة، وأن الدراسة تركز بشكل أساسى على مخاطر السيولة وليس على السيولة نفسها. وتمثلت أهم نتائج الدراسة فى وجود علاقة عكسية بين المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة وأن زيادة جودة المعلومات تخفض تعرض الشركات لمخاطر السيولة، وأن الشفافية والموضوعية تؤدي إلى تخفيض عدم التأكد بالنسبة لمستوى مخاطر السيولة فى الشركات محل الدراسة .

وفى نفس العام ٢٠١١ ناقشت دراسة (هلال) مدى توافر المعلومات المحاسبية، وتمائلها لجميع المستثمرين فى سوق رأس المال، وكذلك مدى فهم وتفسير السوق (المستثمرين) واستيعابه للمعلومات

المحاسبية. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين القدرة التنافسية والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية وذلك من خلال وجود تأثير متبادل بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية متمثلاً في تأثير المعلومات على حركة التداول وأسعار الأسهم، وتوفير المعلومات المحاسبية الصحيحة لأنه أصبح أمراً ضرورياً، لأنه لا يتصور وجود وحدة اقتصادية تقوم بتحقيق قدرة تنافسية عالية ولا تنتج معلومات محاسبية ذات معايير جودة عالية، ولا يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على أسعار وحركة أوراقها المالية المتداولة في البورصة .

وفي عام ٢٠١٣ ناقشت دراسة (إحلاسه) الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية بقطاع غزة. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها أن البنوك التجارية تستخدم المعلومات المحاسبية في التعرف على نسب السيولة، وبالتالي الوقوف على المخاطر حيث حصلت على درجة موافقة عالية في مجال المعلومات المحاسبية المنشورة، وتساعد المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم والتقارير المالية على تحقيق درجة عالية من الملاءمة والثقة من قبل المستخدمين، كما أكدت نتائج التحليل الإحصائي أن المعلومات المحاسبية المنشورة تؤثر على إدارة مخاطر السيولة، وإنتهت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ينبغي على البنوك تطوير سياسة إدارة مخاطر السيولة، وتوضيح مسئوليات مجلس الإدارة في إدارة مخاطر السيولة من خلال إنشاء وحدة مركزية تهتم بتلك المخاطر وتحديد مهام وصلاحيات الوحدة.

وفي نفس العام ٢٠١٣ تناولت دراسة (جمعان) أهمية المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية الناشئة. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها أن تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين يكون تأثيراً ضعيفاً في الأسواق المالية الناشئة، وينتج عن ذلك ضعف في كفاءة السوق، وأن الاستثمار في معظم الأسواق المالية الناشئة يتسم بالمخاطرة المرتفعة، ويعود ذلك لغياب الشفافية فيها، وعدم الاهتمام بشكل كبير بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث يؤثر ذلك على القدرة في جذب رؤوس الأموال إلى هذه الأسواق. كما أوصت الدراسة بإلزام المنشآت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وضمان وجود رقابة فعالة على الممارسات المحاسبية في الأسواق المالية الناشئة، وذلك لمنع تضليل المستثمرين وتوفير معلومات محاسبية تعكس المركز المالي لتلك الشركات.

وفى عام ٢٠١٤ تناولت دراسة (الجميلي) مجموعة من الأهداف أهمها تحديد مدى استخدام المستثمر فى سوق العراق للأوراق المالية للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار الإستثمار، والتعرف على مدى تأثير الظروف والمتغيرات البيئية على أهمية المعلومات المحاسبية، وبيان مدى كفاية المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية للشركات المدرجة فى سوق العراق للأوراق المالية، وتوضيح مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية ودورها فى ترشيد القرار الاستثماري. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها أن المعلومات المحاسبية تزيد من قدرة ومهارة متخذى القرارات، وأن المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير على طبيعة الأوراق المالية المستثمر فيها وتعطى المستثمر مساحة ورؤية للمفاضلة بين البدائل المتاحة، وقد تؤثر الظروف والمتغيرات البيئية على قرارات المستثمر ولكنها لا ترتبط بأهمية المعلومات المحاسبية المتاحة. وانتهت الدراسة للعديد من التوصيات أهمها ضرورة إلزام الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية التى تتبعها فى إعداد وعرض المعلومات المحاسبية الموجودة بالتقارير والقوائم المالية، وكذلك ضرورة مراعاة الدقة والسرعة والتوقيت المناسب لنشر القوائم المالية وتلافى أى تأخير فى نشرها مما يزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الاستثمارية.

#### ب - الدراسات السابقة فى مجال إدارة مخاطر الاستثمار

تتمثل أهم الدراسات فى مجال إدارة مخاطر الاستثمار فيما يلى:

فى عام ٢٠٠١ تناولت دراسة (إبراهيم) إلقاء الضوء على طبيعة عقود المشتقات المالية مع التركيز على عقود المستقبل كأداة لإدارة أخطار شركات التأمين مقارنة بعقود إعادة التأمين التقليدية . وأوضحت الدراسة أن المشتقات المالية لا تلغى الأخطار المتعلقة بالاستثمار، وأنها لا تؤثر فى حجم الأخطار فى الاقتصاد القومي ككل، وإنما تعمل على إعادة توزيع عبئها خلال فترة زمنية مستقبلية، وأن استخدام المشتقات المالية يفتت المخاطرة المعقدة الناتجة عن الأدوات المالية التقليدية بحيث يمكن إدارة كل منها بشكل مستقل .

وفى عام ٢٠٠٥ تناولت دراسة كل من (Linsley&Shrives) تحليل المعلومات المتعلقة بالخطر الذى تقوم الشركات العامة فى إنجلترا بالإفصاح عنه خلال تقاريرها السنوية، وكذلك اختبار مدى وجود العلاقة بين حجم المنشأة ومستوى الخطر الذى تتعرض له وبين الإفصاح عن المخاطر فى تقاريرها السنوية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن أكثر أنواع الخطر التى تم الإفصاح عنها هو الخطر المالي (وهو المرتبط بالسيولة وسعر الفائدة والائتمان.... وغيرها)، وأن الإفصاح تم فى أغلب الحالات بشكل وصفى بينما كانت حالات الإفصاح عن المخاطر بشكل كمى محدودة جداً، كما كشفت النتائج

أيضاً أن ٧٤% من حالات الإفصاح كانت تقدم معلومات ذات بعد مستقبلي بينما ٢٦% الباقية فكانت تقدم معلومات ترتبط بالماضي، وجود علاقة ارتباط جوهرية بين حجم المنشأة وبين حجم الإفصاح عن المخاطر، بينما لا توجد علاقة ارتباط جوهرية بين مستوى الخطر الذى تتعرض له المنشأة وبين حجم الإفصاح عن المخاطر.

وفى نفس العام ٢٠٠٥ قام (Quinn) دراسة أسباب تبني المنشأة مدخل إدارة المخاطر على مستوى المنشأة. وتمثلت أهم نتائج الدراسة فى أنه يتحتم على المنشآت الاهتمام بإدارة المخاطر على مستوى المنشأة، وذلك لعدة أسباب منها المتطلبات القانونية والإلزامية الصادرة عن أسواق المال التى تتطلب من مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين أن يعلنوا لأصحاب المصالح المختلفة أنهم على دراية بجميع المخاطر، وأن لديهم برامج فعالة لإدارة تلك المخاطر، حيث توجد علاقة بين الحوكمة الجيدة للشركات والإدارة الفعالة للمخاطر، وأن مدخل ERM يوضح كيفية تخصيص المنشأة لمواردها، ويوضح الأموال والوقت اللازم لتحقيق أهدافها بناء على فهم وتحديد المخاطر التى تعوق تحقيق الأهداف، فمدخل ERM هو وسيلة لتحديد كل المخاطر التى تواجه المنشآت سواء فى الوقت الحالى أو فى المستقبل .

وفى نفس العام ٢٠٠٥ تناولت دراسة كل من ( Korosec & Horvat ) تحديد مدى الحاجة إلى الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية للشركات، وكذلك تحديد أهم المعلومات التى يتم الإفصاح عنها. وقد كشفت الدراسة أن المعلومات المرتبطة بالتهديدات والمخاطر المحتملة التى تواجهها المنشأة أصبحت فى بيئة الأعمال الحديثة تمثل أحد الاهتمامات الرئيسية لكافة أصحاب المصلحة فى المنشأة وخاصة المستثمرين الحاليين والمرقبين وكذلك جهات الائتمان والمقرضين. كما أوضحت الدراسة أن الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالخطر يحقق العديد من المنافع والفوائد ومن أهمها : زيادة الثقة فى إدارة المنشأة وكيفية إدارتها للمخاطر التى تتعرض لها، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين فئات أصحاب المصلحة فى المنشأة. وقد بينت الدراسة أهم المعلومات التى يجب الإفصاح عنها وفقاً للإطار الذى قدمه معهد المحاسبين القانونيين فى إنجلترا وويلز ICAEW عام ٢٠٠٢ بضرورة الإفصاح عن أشكال من المعلومات المتعلقة بالخطر وتشمل معلومات تحليل الخطر ومعلومات قياس الخطر ومعلومات إدارة الخطر، وتم تقسيم المخاطر التى يتم الإفصاح عنها إلى نوعين رئيسيين وهما : المخاطر الناتجة عن البيئة الخارجية التى تعمل خلالها المنشأة وتشمل المخاطر التى تتسبب فيها العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الطبيعية وغيرها، والمخاطر الناتجة عن الأنشطة والعمليات الداخلية للمنشأة مثل المخاطر المالية والمخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات

والمخاطر المرتبطة بالمعلومات التي يتم تداولها خلال المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة وتستخدم في اتخاذ القرارات، وفي نهاية الدراسة قام الباحثان بدراسة وتحليل عينة من التقارير السنوية للشركات في سلوفينيا عام ٢٠٠٣ تشمل أكبر ٣٦ شركة مسجلة بالبورصة. وكشفت الدراسة أن أغلب الشركات قامت بالإفصاح عن المخاطر المالية فقط. كما اهتمت الشركات بالإفصاح عن معلومات تحليل الخطر فقط مع إهمال معلومات قياس الخطر ومعلومات إدارة الخطر، وأن الإفصاح عادة بشكل وصفي مختصر لا يساعد مستخدم التقرير السنوي على تقدير الخطر بشكل دقيق.

وفي عام ٢٠٠٧ اهتمت دراسة كل من (Fraser & Henry) بتوضيح الوسائل التي تستخدمها المنشآت في تحديد المخاطر، وكذلك توضيح العلاقة بين المراجعة الداخلية ولجان المراجعة ومساهمتها في رقابة المخاطر. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تضمين إدارة المخاطر في كل عمليات المنشأة، وأن إدارة المخاطر على مستوى المنشأة لها دورها الهام في عملية اتخاذ القرارات، وأوضحت الدراسة أن لجان المراجعة لها دور هام في عملية إدارة المخاطر. وانتهت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة وجود لجان المخاطر من أجل توجيه عملية إدارة المخاطر مع قيام لجنة المراجعة بدور مختصر في تلك العملية، وتتشكل لجان المخاطر من عدة أقسام ويكون لديها القدرة على توجيه عملية تحديد المخاطر ووضع أولويات لها وإدارتها بصورة أفضل عن طريق تطوير النظم ومساعدة المراجعة الداخلية عن طريق التأكد من تنفيذ توصياتها من أجل تحسين فعالية العمليات التشغيلية للمنشأة.

وفي نفس العام ٢٠٠٧ قام كل من (مهدي وآخرون) بدراسة تناولت تقييم المشتقات المالية كأحد الأساليب الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر المالية بشركات التأمين المصرية، ودورها في هذا الإطار، مع تحديد أنسب أدوات المشتقات المالية التي يمكن أن تستخدم في مواجهة وعلاج المخاطر المالية ذات الصلة بأنشطة شركات التأمين. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن المشتقات المالية تساعد شركات التأمين على التحوط المالي، ومن ثم ضمان إدارة المخاطر بكفاءة أعلى، وتفعيل إدارة المخاطر المالية بشركات التأمين المصرية ينمي قدرات تلك الشركات على الحفاظ على حقوق حملة الوثائق، ومن ثم يمكن للمشتقات المالية إذا أحسن إستخدامها وإستغلال مرونتها وتنوع أدواتها أن تدعم القدرات المالية لشركات التأمين المصرية. وانتهت الدراسة للعديد من التوصيات أهمها ضرورة سعى شركات التأمين المصرية تجاه الاستخدام التدريجي للمشتقات المالية في إدارة مخاطرها المالية، مع الأخذ في الاعتبار تجارب الشركات الأجنبية ذات السبق في هذا الإطار، وكذلك العمل على توفير المناخ الملائم لاستخدام المشتقات المالية في شركات التأمين المصرية، ومراعاة توفير مقومات إنجاح

استخدامها وخاصة رفع الوعي بالمشتقات المالية وأدواتها، وكذلك تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة القادرة على التعامل فى أدوات المشتقات المالية .

وفى نفس العام ٢٠٠٧ استهدفت دراسة ( إسماعيل) تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحليل المخاطر المالية التى يتعرض لها قطاع التأمين المصرى بمؤسساته المختلفة، واستعراض للأدوات المستخدمة فى تحليل المخاطر المالية بشكل عام، وتحليل دور المشتقات المالية لإدارة الأخطار المالية فى شركات التأمين، وتحديد أنسب فروع المشتقات المالية التى يمكن أن تستخدم فى تحليل المخاطر المالية التى تواجه قطاع التأمين فى مصر . وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها على الرغم من أن المشتقات المالية وأدواتها تعد من الأساليب الحديثة المستخدمة فى إدارة المخاطر المالية بشركات التأمين الأجنبية إلا أن شركات التأمين المصرية حتى الآن لم تستخدم المشتقات المالية ولم تستند من تنوع ومرونة الأدوات المختلفة للمشتقات فى إدارة مخاطرها المالية، ويتوقع أن يكون للمشتقات المالية دور إيجابى إذا استخدمت فى إدارة المخاطر المالية بشركات التأمين بجانب الأساليب التقليدية

وفى نفس العام ٢٠٠٧ أوضحت دراسة (Abraham & Cox) العلاقة بين حجم المعلومات المتعلقة بالمخاطر التى يتم الإفصاح عنها خلال التقارير السنوية للشركات فى الولايات المتحدة وبين مجموعة من العوامل تشمل كل من الملكية فى تلك الشركات، وممارسات الحوكمة، وتسجيل أسهم تلك الشركات فى بورصات خارجية . وقد اعتمدت الدراسة على عينة من التقارير السنوية لكبرى الشركات المسجلة فى مؤشر البورصة FTSE 100 UK واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لدراسة حجم ومستوى التنوع فى الإفصاح عن المخاطر . وكشفت نتائج الدراسة أن جميع شركات العينة تقوم بالإفصاح عن المعلومات التى تتعلق بالمخاطر المالية وكذلك مخاطر الرقابة الداخلية ، بينما اقتصر الإفصاح عن معلومات ترتبط بمخاطر الاعمال على ٤٠% من شركات العينة، كما توجد علاقة ارتباط سلبى بين ملكية الشركة وبين مستويات الإفصاح عن المخاطر التى تقوم به الشركة .

وفى عام ٢٠٠٨ قامت دراسة (خطاب) بوضع إطار محاسبى لإدارة وتقييم وضبط المخاطر لتحقيق الملاءة الائتمانية. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها عند اختيار الطريقة المناسبة لإدارة المخاطر يجب أولاً تحديد العوامل المسببة للمخاطر، وتحديد ما إذا كانت تلك العوامل جوهرية التأثير أوغير جوهرية التأثير، وضرورة إجراء التحسين المستمرعلى أسلوب إدارة المخاطرمع دراسة جدوى لإجراء تلك التحسينات، وتمثل معوقات عملية تقييم وضبط المخاطر الائتمانية فى نقص الموارد البشرية المدربة، وقصور تشريعى بالإضافة إلى بعض أوجه القصور فى نظم المعلومات. وانتهت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة إنشاء وحدة لإدارة المخاطر وتزويدها بالقوى البشرية المدربة فى

هذا المجال مع التدريب المستمر لهؤلاء الأفراد وكذلك ضرورة توافر إجراءات كافية لإدارة المخاطر الائتمانية.

وفي عام ٢٠٠٩ قام (Hassan) بدراسة لتحديد طبيعة العلاقة بين خصائص الشركات في دولة الامارات العربية المتحدة وبين مستوى ممارستها للافصاح عن المخاطر في تقاريرها المالية السنوية . وقد اعتمدت الدراسة على عينة من ٤١ شركة مسجلة في بورصة دبي ، وتم اختبار العلاقة بين مستوى الافصاح عن المخاطر الذي تمارسه الشركات وبين خصائص هذه الشركات، وقد أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط جوهري بين حجم المنشأة وبين مستوى ممارستها للافصاح عن المخاطر، بينما يعتبر مستوى الخطر الذي تتعرض له المنشأة وطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها عوامل جوهريّة في تفسير مستوى الافصاح عن المخاطر .

وفي عام ٢٠١٠ تناولت دراسة (مهدي وآخرون) مجموعة من الأهداف أهمها التعرف على المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين من خلال أنشطتها المختلفة في الاستثمار، تقليل الخطر في محافظ استثمارات أموال تأمينات الحياة إلى أدنى حد ممكن. وأوضحت الدراسة أن المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات على الودائع كالأتي : مخاطر منتظمة وتتمثل في ( مخاطر السوق، ومخاطر الدورات التجارية، ومخاطر سعر الفائدة)، ومخاطر غير منتظمة تتمثل في (مخاطر الائتمان وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم قدرة المقترضين على سداد القروض التي تم أخذها من البنك، ومخاطر رأس المال وتنتج هذه المخاطر من وجود زيادة في الالتزامات بمعدل يزيد عن حقوق الملكية). وانتهت الدراسة للعديد من التوصيات أهمها ضرورة الاعتماد على نموذج ماركوويتز على الرغم من الانتقادات التي وجهت له إلا أنه يعتبر من أفضل النماذج التي استخدمت في قياس مخاطر المحفظة وذلك بالتطبيق على شركات التأمين .

وفي عام ٢٠١١ قام (Ballou وآخرون) بدراسة للتعرف على أنواع المخاطر التي تواجهها المنشآت العامة المسجلة في سوق الأوراق المالية ومدى جودة المعلومات التي تقدمها الإدارة عن المخاطر، واعتمدت الدراسة على توزيع قائمة استقصاء على مديري تلك المنشآت. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المعلومات التي تحتاجها مجالس الإدارات لتلك المنشآت يجب أن تكون كاملة، ويمكن الاعتماد عليها، وملائمة، ويتم الحصول عليها في التوقيت المناسب وهذه المعلومات هي معلومات عن المخاطر الاستراتيجية، وخطر الإلتزام، ومعلومات عن الاستجابة للمخاطر، واحتمال حدوث المخاطر والآثار المترتبة عليها، وتقدير الأثر المحتمل للخطر على النتائج المالية التي تعد جزء من مؤشرات الأداء الأساسية، وتقدير الأثر المحتمل للخطر على مؤشرات الأداء الأساسية لتحديد ما إذا كانت عمليات الاستجابة



للمخاطر مناسبة أم لا. وهذه النتائج توضح أهمية الحاجة لدمج استراتيجية المنشأة مع عملية إدارة المخاطر حيث إنه من خلال عملية وضع الاستراتيجية تسعى المنشآت الجادة بشأن إدارة المخاطر إلى الملاءمة بين تحملها للمخاطر وقدراتها الأساسية (أفضل ما تجيد أدائه)، كما توضح النتائج أهمية تحديد المخاطر المقترنة بكل استراتيجية .

ولقد قام كل من (Kaplan & Mikes) فى عام ٢٠١٢ بدراسة اهتمت بوضع إطار مقترح لإدارة المخاطر على مستوى المنشأة، وقامت الدراسة بتصنيف المخاطر وفقاً لثلاث مجموعات لتحديد: هل يمكن إدارتها وفقاً للمدخل المعتمد على القواعد الملزمة Rules-Based Risk Management (الذى يتم استخدامه فى المجموعة الأولى من المخاطر التى سيرد ذكرها)، أم تلك المخاطر تحتاج لمداخل بديلة لإدارتها ( كما هو الحال فى المجموعتين الثانية والثالثة ) وهذه التصنيفات المجموعة الأولى : المخاطر التى يمكن تجنبها preventable Risk وهى التى تنشأ من داخل المنشأة ولا يتحقق عائد استراتيجى من قبولها، لذلك يجب تجنب حدوثها من خلال مراقبة عمليات التشغيل وتوجيه سلوك الأفراد نحو المعايير المطلوب تحقيقها، والمجموعة الثانية: المخاطر الاستراتيجية Strategy Risks وهى التى يتم قبولها مقابل تحقيق عوائد مميزة ويمكن إدارة تلك المخاطر من خلال نظام فعال لإدارة المخاطر يستطيع تخفيض احتمال حدوث تلك المخاطر والآثار الناتجة عنها، والمجموعة الثالثة : المخاطر الخارجية External Risks وهى التى لا تستطيع المنشأة التحكم فيها وتحتاج المنشأة لتحديدتها وتقدير أثرها المحتمل لكي يمكن تخفيضه.

وفى نفس العام ٢٠١٢ قام ( خميس ) بدراسة أثر فعالية إدارة المخاطر على دعم استمرارية منشآت الأعمال. وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها يجب أن تكون إدارة المخاطر عنصراً أساسياً من استراتيجيات منشآت الأعمال وجزءاً أساسياً فى الإدارة الاستراتيجية، وتلعب الرقابة الداخلية دوراً أساسياً فعلاً فى إدارة المخاطر عن طريق ثلاثة جوانب رئيسة تتعلق بإدارة المخاطر وهى : تقييم المخاطر، ورقابتها، وتوصيلها إلى الإدارة لأغراض إدارة المخاطر. كما تساعد إدارة المخاطر الفعالة بالمنشأة على تحسين قرارات التفاعل مع المخاطر من خلال الإدراك السريع للأحداث التى تتعرض لها المنشأة سواء كانت فرص تستغلها المنشأة أو مخاطر تتصدى لها بالطريقة الملائمة، وذلك لتجنب التهديدات التى تؤدى إلى عدم قدرتها على الاستمرار.

ولقد قام كل من ( Elzahar & Hussainy ) فى نفس عام ٢٠١٢ بدراسة اهتمت باختبار ممارسات الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية لشركات التأمين الأوربية المسجلة فى مؤشر البورصة FTSE 100 UK خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٩ حتى مايو ٢٠١٠. وقد اعتمدت الدراسة على

استخدام أسلوب تحليل المحتوى لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر خلال التقارير الفترية لعينة الدراسة وتشمل ٧٢ شركة فقط ، حيث تم قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر من خلال عدد العبارات المتعلقة بالخطر الواردة فى التقرير الفترى، وتم تصنيف العبارة بأنها متعلقة بالخطر إذا ما قدمت قيمة معلوماتية بشأن كيفية إدارة تلك المخاطر. كما اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب تحليل الانحدار لاختبار أثر كل من خصائص المنشأة وآليات حوكمة الشركات على الإفصاح عن المخاطر خلال التقارير الفترية . وكشفت نتائج الدراسة عن وجود ارتباط إيجابى بين حجم الشركة وبين مستوى ممارستها للإفصاح عن المخاطر بشكل وصفى خلال التقارير الفترية، وتوجد علاقة ارتباط جوهري بين طبيعة نشاط الشركة وبين مستوى ممارسة الإفصاح عن المخاطر .

وفى عام ٢٠١٤ قام (عبد الرحيم) بدراسة تناولت ترشيد القرارات الاستثمارية المتعلقة بالوحدات الاستثمارية التى ترتبط بها الوثائق التأمينية من خلال إدارة أخطار محفظة تلك الوثائق والعمل على تقليل درجة عدم التأكد إلى أقل حد ممكن باستخدام المشتقات المالية. وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أن المشتقات المالية من أحدث الوسائل المستخدمة عالمياً لتأمين الاستثمارات خاصة فى حالة زيادة درجة عدم التأكد، كما أنه لا يوجد بشركات التأمين المصرية نظام أو أسلوب لإدارة الاستثمارات أثناء فترة الأزمات. وانتهت الدراسة للعديد من التوصيات أهمها ضرورة استخدام عقود المشتقات المالية كأداة تكميلية لإدارة المخاطر وليست بديلة عن الأساليب التقليدية، وأن تقوم الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد دليل يوضح طبيعة عقود المشتقات المالية ومخاطرها وكيفية استخدامها بالشكل الأمثل.

### ج - تحليل العلاقة بين منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر الاستثمار

من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة فى مجال منفعة المعلومات المحاسبية، وإدارة مخاطر الاستثمار فإنها تشير إلى أن القوائم والتقارير المالية تعتبر من أهم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية التى يعتمد عليها المستثمرين الحاليين والمرقبين فى إتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وعلى الرغم من أن المعلومات المحاسبية تقوم على الأحداث التاريخية الماضية فى إعدادها إلا أن متخذى القرارات الاستثمارية يعتمدون عليها فى إتخاذ قراراتهم المستقبلية، على أساس أن المعلومات المحاسبية تخفض من درجة عدم التأكد وتساعد فى إمكانية التنبؤ بالمستقبل، وتستخدم كوسيلة لتقييم أداء المنشآت وتقييم وضعها المالى .

وتعد المؤشرات المالية المشتقة من المعلومات المحاسبية من أحدث أساليب التحليل المالى للقوائم المالية، حيث تعطى معلومات عن الموقف المالى وربحية وأداء المنشآت وتساعد فى الكشف عن مواطن القوة والضعف بها، وهناك العديد من المؤشرات التى تستخدم كأساس لتقييم أسهم الشركات المختلفة بإعتبارها إحدى المكونات الرئيسية لمحفظه صندوق الاستثمار ومن هذه المؤشرات مؤشر العائد على السهم ، ومؤشر مضاعف الربحية، ومؤشر إتجاه الربح أو الخسارة الرأسمالية للسهم ، ومؤشر القيمة الحقيقية للسهم . كما تعتبر المشتقات المالية بأدواتها المختلفة والتى تتمثل فى ( عقود الخيارات، وعقود المستقبلات، والعقود الآجلة، وعقود المبادلات) من الأساليب الحديثة فى إدارة مخاطر الاستثمار .

وتعتبر المعلومات المحاسبية ومن ضمنها المعلومات المرتبطة بعقود المشتقات المالية من أهم المصادر التى يتم الاعتماد عليها عند تكوين محفظة الاستثمار وإدارة مخاطرها ، وهذا يؤكد على أهمية منفعة المعلومات المحاسبية وما تقوم به من تخفيض حالات عدم التأكد عند تكوين المحافظ الاستثمارية وإدارتها، وبالتالي وجود علاقة وثيقة بين منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار

## منهجية البحث

### أ- أهداف البحث

لتحقيق أهداف البحث، فإن البحث سوف يمر بالمراحل التالية:

١- إجراء مراجعة للدراسات السابقة بهدف إبراز مفهوم منفعة المعلومات المحاسبية وتحديد أنواع مخاطر محفظة الاستثمار وكيفية إدارتها.

٢- تصميم قائمة استقصاء اعتماداً على فحص الدراسات السابقة فى الخطوة الأولى لجمع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث، وتم عرضها على خمسة من الأكاديميين المتخصصين بكليات التجارة بجامعة المنوفية وجامعة طنطا لتحكيمها، بالإضافة إلى ثمانية من رؤساء أقسام إدارة الجدوى والاستثمار، والتخطيط والمتابعة بشركات التأمين المصرية باعتبارهم الفئة المستهدفة من البحث وتم الحصول على مقترحات بناءة تم تضمينها فى قائمة الاستقصاء.

٣- توزيع قائمة الاستقصاء على المديرين والموظفين المختصين فى أربعة إدارات فى كل شركة وهذه الإدارات هى ( إدارة الجدوى والاستثمار ، وإدارة التخطيط والمتابعة، وإدارة الأوراق المالية، وإدارة التدفقات النقدية).

٤- إجراء مقابلات شخصية مع الأفراد المشاركين فى الاستقصاء فى مرحلتين:

أ) عند تسليم قوائم الاستقصاء بهدف توضيح أهداف البحث والبيانات المطلوبة والمصطلحات المستخدمة.

ب) عند استلام قوائم الاستقصاء والرد على أى استفسارات ضرورية للإجابة على بعض أسئلة الاستقصاء.

#### ب - توصيف وقياس المتغيرات

أولاً: يتمثل هدف البحث فى اختبار ما إذا كان هناك تمايز بين شركات التأمين عينة البحث حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار. وذلك لتوضيح مدى جوهرية التمايز بين شركات التأمين قطاع (عام - خاص) فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المنفعة) لإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بها، وكذلك توضيح الأهمية النسبية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وما هى المتغيرات التى تستطيع التمييز بين شركات التأمين (عام - خاص).

وللإجابة على سؤال البحث الأول عن مدى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين شركات التأمين (قطاع عام - قطاع خاص) حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار، تم صياغة فرض البحث الأول:

فرض العدم (١): لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار طبقاً لنمط ملكية شركات التأمين (قطاع عام - قطاع خاص).

الفرض البديل (١): يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار طبقاً لنمط ملكية شركات التأمين (قطاع عام - قطاع خاص).

ثانياً: للإجابة على سؤال البحث الثانى: هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين، حيث تناول البحث الحالى متغيرات جديدة غير واردة فى الدراسات السابقة، وتمثلت أهم المتغيرات التى تعاملت معها الدراسات السابقة وهى المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية كمتغير تابع دون غيرها من المتغيرات مثل مخاطر محفظة الاستثمار وادارتها. وتم صياغة الفرض الثانى كما يلى:

فرض العدم (٢): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين .

الفرض البديل (٢): توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين.

ثالثاً: للإجابة على سؤال البحث الثالث المتعلق بتأثيرمنفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين، حيث أكدت معظم الدراسات السابقة على أهمية المعلومات المحاسبية التى توفرها القوائم والتقارير المالية عند اتخاذ قرار الاستثمار، ويتميز البحث الحالى عن الدراسات السابقة فى توضيح مدى جوهرية تأثيرمنفعة المعلومات المحاسبية على ادارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين، وتم صياغة الفرض الثالث :

الفرض العدم (٣): لا يوجد تأثير جوهري لمنفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين.

الفرض البديل (٣): يوجد تأثير جوهري لمنفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين .

ج - نموذج البحث

سوف يستخدم النموذج الإيجابي Positive Model لأنه يتناسب مع طبيعة المشكلة والهدف من البحث، ويعتمد على وصف أبعاد الظاهرة محل البحث وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك هذه المتغيرات .

#### د- مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من شركات التأمين المصرية وعددها ٣٢ شركة ومنها شركات تابعة لقطاع الأعمال العام، وشركات تابعة للقطاع الخاص، وتتكون عينة البحث من خمسة شركات تأمين منها شركتان تابعتان للقطاع العام، وثلاث شركات تابعة للقطاع الخاص، وتم اختيار العينة نظراً لأنها تمثل أكبر وأضخم كيان نشاط تأميني في مصر سواء لنشاط تأمينات الحياة أو تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ومن حيث رأس المال والأقساط والاستثمارات والخبرة، وأيضاً لسهولة الحصول على بيانات هذه الشركات، كما أنهم يمتلكون أكثر الفروع إنتشاراً في مصر، وقد تم توجيه قائمة الاستقصاء وذلك للحصول على البيانات الأولية اللازمة للبحث .

ويمكن توضيح قانون حجم العينة من خلال المعادلة التالية: (ادريس، ٢٠١٢)

$$n = N (z^2 e^2) \div (N e^2 + z^2 6^2)$$

حيث أن n = حجم العينة.

N = العدد الاجمالي للمفردات في مجتمع البحث (٣٧٧).

Z = حدود الخطأ المعياري في ظل درجة الثقة المطلوبة للتقدير ( ١,٩٦ عند مستوى ثقة ٩٥%).

e = مقدار الخطأ المسموح به عند التقدير (٠,٠٥).

6 = الإنحراف المعياري لمجتمع البحث (٠,٣٧).

$$n = [ 377( 1.96)^2 (0.37)^2 ] \div [ 377 \times (0.05)^2 + ( 1.96)^2 (0.37)^2 ]$$

$$n = 135$$

ومن خلال نتائج المعادلة السابقة يتضح أن حجم العينة ( n ) = ١٣٥ مفردة .

وقد تم توزيع (١٦٠) استمارة على المستقصى منهم بشركات التأمين عينة الدراسة بمعدلات مختلفة حسب عدد موظفي الإدارات في كل شركة، واستمرت عملية المتابعة لاسترجاع استمارات الاستقصاء، وفي النهاية تم استرجاع (١٣٩) استمارة استقصاء وتشكل ما نسبته ٨٦,٩% من الاستمارات الموزعة وهي نسبة مرتفعة، مما يعنى عدم استرجاع (٢١) استمارة، وتم إجراء التحليل الإحصائي على (١٣٥) استمارة وتم استبعاد (٤) استمارات لعدم اكتمال الإجابات بها.

ويوضح الجدول رقم (١) بيان بعينة البحث واستمارات الاستقصاء الموزعة والمستلمة والصالحة .

#### جدول رقم (١)

بيان استمارات الاستقصاء الموزعة والمستلمة والصالحة لعينة البحث

عدد الاستمارات				الشركات
المستلمة والصالحة		الموزعة		
العدد	%	العدد	%	
٧٤	٥٤,٨	٨٥	٥٣,١	شركات القطاع العام
٦١	٤٥,٢	٧٥	٤٦,٩	شركات القطاع الخاص
١٣٥	١٠٠	١٦٠	١٠٠	الإجمالي

ويوضح الجدول رقم (٢) بيان بتوزيع استمارات الاستقصاء حسب الإدارات بشركات التأمين .

#### جدول رقم (٢)

بيان بتوزيع استمارات الاستقصاء حسب الإدارات بشركات التأمين

قطاع خاص		قطاع عام		إدارات شركات التأمين
عدد الاستمارات المستلمة والصالحة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستلمة والصالحة	عدد الاستمارات الموزعة	
١٤	١٨	٢٢	٢٥	إدارة التدفقات النقدية
١٦	١٧	١٣	١٥	إدارة الأوراق المالية

١٨	٢١	٢٧	٣٠	إدارة الجدوى والاستثمار
١٣	١٩	١٢	١٥	إدارة التخطيط والمتابعة
٦١	٧٥	٧٤	٨٥	الاجمالي

#### هـ - أدوات وإجراءات الدراسة

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وأهدافه وفروضه، تم تصميم قائمة استقصاء لتجميع بيانات الدراسة من أفراد العينة وكذلك تم الاعتماد على المقابلات الشخصية. وتم اختيار مجموعة من أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض المتاحة من خلال الحاسب الآلي وباستخدام حزمة أساليب التحليل الإحصائية الخاصة بالعلوم الإنسانية والمعروفة باسم SPSS ، وبالتحديد فقد تم اختيار الأساليب التالية (Anderson, et al.,2002، عاشور & سالم، ٢٠١٣):

١- معامل ارتباط ألفا كرونباخ : للتحقق من درجة الإعتدالية والثبات في المقاييس متعددة المحتوى المستخدمة في البحث، وبحث إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع .

٢- أسلوب تحليل التمايز المتعدد (Multiple Discriminant Analysis) : لرصد مدى جوهرية التمايز بين شركات التأمين عينة البحث في مسألة منفعة المعلومات المحاسبية، وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار .

٣- تحليل الارتباط (Correlation Spearman) : وذلك لاختبار جوهرية العلاقة بين متغيرات البحث .

٤- تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise Regression): وذلك لاختبار مدى تأثير منفعة المعلومات المحاسبية في شركات التأمين عينة البحث على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بها، وفيما يأتي توضيح لأهم المعالم الإحصائية لهذا الأسلوب :

(١) قيمة معامل الارتباط المتعدد للمتغيرات التي تظهر بالنموذج ( R ) : وهو يقدر قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات التي تظهر بالنموذج وأثرها في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر محفظة الاستثمار (٢) قيمة معامل التحديد ( R<sup>2</sup> ) : وهي تظهر أهمية المتغيرات بالنموذج، بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات



والعمل على رفع كفاءتها تؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بمقدار ( $R^2$ ) .

(٣) قيمة (p-value): وتقدر معنوية المتغيرات بالنموذج، وتؤكد أن وجودها بالنموذج لا يرجع إلى الصفة.

(٤) معامل التحديد المعدل ( $R^2$  adj): تؤكد دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المؤثرة كما تؤكد أن حجم عينة البحث كان مناسباً عندما تتقارب قيمتها من قيمة ( $R^2$ ) مما يمكن معه الاعتماد على النتائج بثقة مرتفعة.

(٥) الإختبارات الإحصائية الأخرى لفروض البحث : وإشتملت على كل من اختبار Z- Test، وإختبار ويلكس لامبدا Wilks Lambda، وإختبار مربع كاي، وقيمة إيجن، وتعتبر جميع هذه الإختبارات مصاحبة لأساليب التحليل التي تقرر استخدامها في البحث والمتوافرة في حزمة الأساليب الإحصائية SPSS .

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على مقياس ليكرت ذي النقاط الخمسة لتحديد الأهمية النسبية وتبدأ من خمس نقاط ( موافق تماماً ) ثم أربع نقاط (موافق) وثلاث نقاط (محايد) ونقطتين ( غير موافق) وتنتهي بنقطة واحدة ( غير موافق تماماً) .

## و- اختبار فروض البحث

### ١- اختبار صدق وثبات أداة البحث

الهدف من هذا الاختبار هو اختبار مدى صلاحية أسئلة قائمة الاستقصاء ومدى ملائمتها لأهداف البحث، ويوضح مقياس الاعتماد والصلاحية (ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha) مدى الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لقائمة الاستقصاء ومدى امكانية تعميم النتائج على مجتمع البحث، فإذا زادت قيمة المقياس عن ٦٠% أمكن الاعتماد على نتائج البحث وتعميمها على المجتمع

(McClave.,et al.,2001). وقد تم حساب معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ، كما تم حساب الصدق الذاتي بإيجاد الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار، ويوضح الجدول رقم (٣) معاملات الثبات والصدق لمتغيرات البحث.

### جدول رقم (٣)

معامل الثبات والصدق لمقياس متغيرات البحث

الصدق	الثبات	المتغيرات
الجذر التربيع لقيمة ألفا كرونباخ	قيمة ألفا - كرونباخ	
0.967	0.935	الملاءمة
0.968	0.937	الاعتمادية أو الموثوقية
0.980	0.960	الخصائص فرعية
0.9469	0.8968	منفعة المعلومات المحاسبية
0.977	0.954	إدارة مخاطر محفظة الاستثمار
0.9276	0.8606	معامل الثبات والصدق الكلي

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن كل معاملات الثبات والصدق كانت دالة احصائية (أكبر من ٦٠%) عند مستوى ٠,٠١ كما كان متوسط معامل الثبات لمؤشرات البحث هو ٠,٨٦٠٦ كما تم حساب الصدق الذاتي بإيجاد الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار ليصل إلى ٠,٩٢٧٦ مما يؤكد على تمتع الاستقصاء الوارد بالبحث بخصائص الاختبار الجيد، ويمكن الاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي في تعميم النتائج على مجتمع البحث.

٢- دراسة التمايز بين شركات التأمين قطاع (عام- خاص) حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار

تم صياغة الفرض الأول لاختبار مدى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين شركات التأمين حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار طبقاً لنمط الملكية قطاع (عام - خاص )، وتم تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد Multiple Discriminant Analysis على نموذج إشمتمل على مجموعتين من شركات التأمين (قطاع عام - خاص) والتي تمثل أنواع شركات التأمين الخاضعة للبحث، وبتطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد من خلال طريقة ويلكس لامبدا Wilks Lambda أمكن اختبار صحة الفرض على النحو التالي:

( أ ) التمييز بين شركات التأمين على أساس خصائص المعلومات المحاسبية: أظهرت نتائج تحليل التمايز المتعدد أن هناك علاقة معنوية ( P-Value = 0.001 ) وارتباط متوسط (معامل الارتباط يمثل 0.703 ) بين اتجاهات المجموعتين من شركات التأمين ( عدد مفردات العينة الاجمالية للعاملين بالقطاع العام والخاص بشركات التأمين محل البحث هو ١٣٥ مفردة) ومنفعة المعلومات المحاسبية ، حيث أن نموذج العلاقة يعتبر معنوياً عند مستوى 0.01 ، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٤).

ولقد بلغت النسبة المئوية للتصنيف الدقيق للعاملين بشركات التأمين قطاع (عام - خاص) وفقاً لاتجاهاتهم نحو منفعة المعلومات المحاسبية 78.4 % وهى نسبة تعتبر عالية للتمييز بين العاملين بشركات التأمين قطاع (عام - خاص) ، ومما يؤكد هذه النتيجة أن حوالى 21.6 % من مفردات عينة العاملين بشركات التأمين تتشابه فيما بينها من حيث اتجاهاتهم نحو منفعة المعلومات المحاسبية عند إدارة مخاطر محفظة الاستثمار.

#### جدول رقم ( ٤ )

دوال تحليل التمايز المتعدد ومصفوفة التقسيم علي أساس  
( خصائص المعلومات المحاسبية ) بشركات التأمين

أ ) دوال التمايز							
رقم الدالة	قيمة	التباين	معامل	ويلكس	كا <sup>٢</sup>	درجات	المعنوية

	الحرية		لامبدا	الارتباط		إيجن	
0.001	13	89.029	.505	.703	100.0	.978	1
(ب) مصفوفة التقسيم							
الإجمالي بعد التقسيم	التنبؤ بعضوية المجموعات		المفردات	شركات التأمين			
	خاص	عام			عدد	شركات القطاع العام	شركات القطاع الخاص
77	64	13	عدد	شركات القطاع العام	شركات القطاع الخاص	نسبة	شركات القطاع العام
62	17	45					
100.0	83.1	16.9	نسبة	شركات القطاع العام	شركات القطاع الخاص	نسبة	شركات القطاع العام
100.0	27.4	72.6					
النسبة المئوية للتقسيم الدقيق للمفردات 78.4%							

(ب) الأهمية النسبية لعبارات خصائص المعلومات المحاسبية بشركات التأمين :  
 بإستخدام أسلوب تحليل التمايز المتعدد أمكن تحديد الأهمية النسبية لمحددات البحث والأكثر قدرة على التمييز بين المجموعتين من العاملين بشركات التأمين قطاع (عام - خاص) الخاضعين للبحث وفقاً لإتجاهاتهم نحو منفعة المعلومات المحاسبية. وقد إشتملت هذه المحددات على (١٧ متغير) فقط وتتعلق بكل من الأهمية النسبية، والوضوح، والقابلية للتحقق، وإمكانية الحصول على المعلومات، والشمول أو الإكتمال، والقابلية للمقارنة، والدقة، والقابلية للفهم، والحياد أو الموضوعية، والإعتمادية أو الموثوقية، والمرونة، والتكلفة والعائد (إقتصادية المعلومة)، والقيمة الإسترجاعية، والتوقيت المناسب، والواقعية، والقيمة التنبؤية، والصدق في التعبير. تأتي في مقدمة العوامل التي تميز بين العاملين بشركات التأمين (عام - خاص) الخاضعين للبحث وفقاً لإتجاهاتهم نحو منفعة المعلومات المحاسبية، ومعامل التمايز يمثل (0.621 ، 0.567 ، 0.547 ، 0.522 ، 0.522 ، 0.45 ، 0.449 ، 0.339 ، 0.332 ، 0.312 ، 0.312 ، 0.306 ، 0.302 ، 0.301 ، 0.281 ، 0.21 ، 0.198) على التوالي، يليها في ذلك الملاءمة، والإيجاز، وإمكانية إجراء القياس الكمي لها، ومعامل التمايز يمثل (0.026 ، 0.015 ، 0.015) على التوالي. وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٥).

جدول رقم ( ٥ )

عوامل و معاملات التمايز بين شركات التأمين المصرية قطاع ( عام - خاص ) علي أساس خصائص المعلومات المحاسبية

P - Value	معامل التمايز	المتوسط الحسابي الإجمالي		المتوسط الحسابي للإستجابات				العبارة	كود
				قطاع خاص		قطاع عام			
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
.766	0.026	0.662	3.96	0.305	3.99	0.610	3.92	الملاءمة	x1_0
.001	***0.301	0.622	2.94	0.338	3.26	0.676	2.55	التوقيت المناسب	x1_1
.001	**0.302	0.744	3.76	0.428	4.14	0.856	3.29	القيمة الاستراتيجية	x1_2
.016	*0.21	0.529	3.22	0.270	3.42	0.540	2.98	القيمة التنبؤية	x1_3
.000	***0.312	0.508	4.25	0.305	4.52	0.610	3.92	الاعتمادية أو الموثوقية	x2_0
.000	***0.332	0.542	3.36	0.270	3.66	0.540	2.98	الحياد أو الموضوعية	x2_1
.024	*0.198	0.527	4.14	0.305	4.32	0.610	3.92	الصدق في التعبير	x2_2
.000	***.547	0.637	3.17	0.338	3.71	0.676	2.50	القابلية للتحقق	x2_3
.000	***0.45	0.697	3.87	0.427	4.38	0.853	3.24	القابلية للمقارنة ( بما في ذلك الثبات )	x3
.000	***0.567	0.646	3.20	0.338	3.77	0.676	2.50	الوضوح	x4
.000	***0.449	0.722	3.89	0.427	4.42	0.853	3.24	الدقة	x5
.001	** .306	0.507	3.31	0.270	3.57	0.540	2.98	التكلفة والعائد ( إقتصادية المعلومة )	x6
.001	***0.281	0.511	4.22	0.305	4.47	0.610	3.92	الواقعية	x7
.000	***0.339	0.502	3.34	0.270	3.62	0.540	2.98	القابلية للفهم	x8
.000	***0.312	0.508	4.25	0.305	4.52	0.610	3.92	المرونة	x9
.000	***0.621	0.540	3.61	0.270	4.12	0.540	2.98	الأهمية النسبية	x10
.086	0.015	0.579	3.98	0.321	4.13	0.641	3.79	الإيجاز	x11
.000	***0.522	0.600	3.48	0.281	3.97	0.562	2.87	إمكانية الحصول على المعلومات	x12
.086	0.015	0.579	3.98	0.321	4.13	0.641	3.79	إمكانية إجراء القياس الكمي لها	x13
.000	***0.522	0.600	3.48	0.281	3.97	0.562	2.87	الشمول أو الإكتمال	x14

يتضح من الجدول رقم (٥) أن أهم معاملات التمايز بين شركات التأمين قطاع (عام - خاص) على أساس خصائص المعلومات المحاسبية (المنفعة)، والأقل قدرة على التمييز بين هذه الشركات وفقاً لأراء العاملين بها هي مدى ملائمة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بمخاطر محفظة الاستثمار، وإمكانية إجراء القياس الكمي لها عند إدارة مخاطر محفظة الاستثمار، والإيجاز ويعنى تقديم المعلومات المحاسبية اللازمة لكل مستوى إدارى بما يتناسب مع متطلباته عند إدارة مخاطر محفظة الاستثمار.

**(ج) توصيف مقارن لشركات التأمين علي أساس خصائص المعلومات المحاسبية**  
طبقاً لإتجاهات المجموعتين من العاملين بشركات التأمين (قطاع عام - قطاع خاص) والخاضعين للبحث بصفة عامة فإن خصائص المعلومات المحاسبية تؤثر بدرجة كبيرة على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار. حيث أن أكبر قيمة للوسط الحسابي لإجابات المستقصى منهم تجاه خصائص المعلومات المحاسبية تمثل فى القطاع العام 3.92 وفى القطاع الخاص 4.52، وبمقارنة الوسط الحسابي للمجموعتين من العاملين بشركات التأمين نحو كل خاصية من خصائص المعلومات المحاسبية والأكثر قدرة على التمييز بين المجموعتين من العاملين بشركات التأمين (عام - خاص) كما يتضح من الجدول رقم (٥).

أمكن التوصل إلى وصف مقارن بين المجموعتين من العاملين بشركات التأمين، حيث يلاحظ أن العاملين بشركات التأمين (قطاع خاص) يأتوا في مقدمة العاملين بشركات التأمين (قطاع عام) من حيث تأثرهم بخصائص المعلومات المحاسبية ويقرون بأهمية خصائص المعلومات المحاسبية وتأثيرها عليهم، كما يوضح الجدول رقم (٥). بينما يقر العاملون بشركات التأمين قطاع عام بأهمية بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومنها الملائمة، والاعتمادية أو الموثوقية، والصدق فى التعبير، والواقعية، والمرونة.

ويتضح أن هناك خصائص للمعلومات المحاسبية تستطيع التمييز بين المجموعتين من العاملين بشركات التأمين، أى أن يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين من العاملين بشركات التأمين (عام - خاص) والخاضعين للبحث على أساس خصائص المعلومات المحاسبية. وقد إعتد هذا القرار

على كل من قيمة ويلكس لامبدا فى دالة تحليل التمايز والتي لم تزيد عن (0.505) كما أن قيمة كا<sup>2</sup> المحسوبة (89.029) بدرجات حرية (13) فى نفس الدالة تفوق نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.001) ، كما يتضح من الجدول رقم (٤).

كما يلاحظ عدم قدرة بعض خصائص المعلومات المحاسبية مأخوذة بصورة فردية على التمييز بين المجموعتين من العاملين بشركات التأمين (عام - خاص) عند مستوى معنوية  $0.01 \geq$  كما يتضح من الجدول رقم (٥).

#### (د) التمييز بين شركات التأمين على أساس إدارة مخاطر محفظة الاستثمار :

أظهرت نتائج تحليل التمايز المتعدد أن هناك علاقة معنوية ( $P\text{- Value} = 0.001$ ) وإرتباط متوسط (معامل الارتباط يمثل 0.751) بين إتجاهات المجموعتين من العاملين بشركات التأمين (عدد مفردات العينة الإجمالية للعاملين بالقطاع العام والخاص بشركات التأمين محل البحث هو ١٣٥ مفردة) وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار، حيث أن نموذج العلاقة يعتبر معنوياً عند مستوى معنوية (0.01) . وأخيراً بلغت النسبة المئوية للتصنيف الدقيق للعاملين بشركات التأمين وفقاً لإتجاهاتهم نحو إدارة مخاطر محفظة الاستثمار 87.1% وهى نسبة تعتبر عالية للتمييز بين العاملين بشركات التأمين قطاع (عام - خاص)، ومما يؤكد هذه النتيجة أن حوالى 12.9% من مفردات عينة العاملين بشركات التأمين تتشابه فيما بينها من حيث إتجاهاتهم نحو إدارة مخاطر محفظة الاستثمار ، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٦).

#### جدول ( ٦ )

دوال تحليل التمايز المتعدد ومصفوفة التقسيم علي أساس

(إدارة مخاطر محفظة الاستثمار) بشركات التأمين

( أ ) دوال التمايز							
رقم الدالة	قيمة إيجن	التباين	معامل الارتباط	ويلكس لامبدا	٢٤	درجات الحرية	المعنوية

0.001	16	107.077	.436	.751	100.0	0.893	2
(ب) مصفوفة التقسيم							
الإجمالي بعد التقسيم	التنبؤ بعضوية المجموعات		المفردات	شركات التأمين			
	خاص	عام					
77	64	13	عدد	شركات القطاع العام			
62	5	57		شركات القطاع الخاص			
100.0	83.1	16.9	نسبة	شركات القطاع العام			
100.0	8.1	91.9		شركات القطاع الخاص			
النسبة المئوية للتقسيم الدقيق للمفردات 87.1%							

#### (هـ) الأهمية النسبية لعبارات إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين:

باستخدام أسلوب تحليل التمايز المتعدد أمكن تحديد الأهمية النسبية لمحددات البحث والأكثر قدرة على التمييز بين المجموعتين من العاملين بشركات التأمين قطاع (عام - خاص) الخاضعين للبحث وفقاً لإتجاهاتهم نحو عبارات إدارة مخاطر محفظة الاستثمار. وقد إشتملت هذه المحددات على (١٤ عبارة) فقط وتتعلق بكل من قيام إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها، وتأخذ عملية إدارة مخاطر محفظة الاستثمار مبدأ التكلفة والمنفعة في الاعتبار، ويُعتبر مجلس الإدارة (الإدارة العليا) الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف العامة والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر محفظة الاستثمار، ويتم تحديد مخاطر محفظة الاستثمار على أي أساس (مدى الخطر - احتمال وقوع الخطر - العوائد والتكاليف المتوقعة)، وتضع إدارة مخاطر الاستثمار قواعد تنظيمية للحد من التركيز (تنوع كافٍ لمحفظة الاستثمار)، وتأخذ إدارة مخاطر الاستثمار (الإدارة التنفيذية) بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الإقتصادية والسياسية عند تنوع محفظة الاستثمار، وتُحقق الإدارة التنفيذية لمخاطر الاستثمار نتائج عالية في تطبيق الإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويختلف تأثير خصائص المعلومات



المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار طبقاً لنمط ملكية شركات التأمين ، وتحرص الإدارة التنفيذية لمخاطر الاستثمار على المراجعة الدورية لتصنيف محفظة الاستثمار وإدارة مخاطرها ، وتستند الإدارة التنفيذية لمخاطر الاستثمار على المعلومات المحاسبية عند إدارتها لمخاطر محفظة الاستثمار، وتحرص شركات التأمين على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات مما يكون لها بالغ الأثر فى تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية، ويقوم مجلس الإدارة بتحديد المستويات المقبولة من المخاطر والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتخذ الخطوات اللازمة لتحديد وإدارة هذه المخاطر، وتقوم إدارة مخاطر الاستثمار ( الإدارة التنفيذية) بتحديد وتصنيف كافة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على محفظة الاستثمار، ويتمتع الأشخاص الذين يقومون بإدارة مخاطر الاستثمار (الإدارة التنفيذية) بالمهارات الإدارية والفنية لإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بكفاءة وفاعلية تأتي فى مقدمة العوامل التي تميز بين العاملين بشركات التأمين ( عام - خاص) الخاضعين للبحث وفقاً لإتجاهاتهم نحو إدارة مخاطر محفظة الاستثمار، ومعامل التمايز يمثل (0.470 ، 0.461 ، 0.450 ، 0.428 ، 0.383 ، 0.369 ، 0.331 ، 0.286 ، 0.261 ، 0.208 ، 0.183 ، 0.174 ، 0.160 ، 0.150) على التوالي ، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم ( ٧ )

#### جدول رقم ( ٧ )

عوامل ومعاملات التمايز بين شركات التأمين المصرية ( عام- خاص ) علي أساس إدارة مخاطر محفظة الاستثمار

P-Value	معامل التمايز	المتوسط الحسابي الإجمالى		المتوسط الحسابي للاستجابات				العبارة	م
				خاص		عام			
		متوس	إنحراف	متوس	إنحراف	متوسط	إنحراف		
.035	*0.160	4.02	0.582	4.21	0.515	3.79	0.641	تقوم إدارة مخاطر الاستثمار (الإدارة التنفيذية) بتحديد وتصنيف كافة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على محفظة الاستثمار .	y1
.000	***0.470	4.05	0.572	4.53	0.340	3.45	0.657	تقوم إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها .	y2

y3	يتم تحديد مخاطر محفظة الاستثمار على أي أساس:- - مدى الخطر - احتمال وقوع الخطر - العوائد والتكاليف المتوقعة	3.19	0.887	4.47	0.377	3.90	0.726	***0.428	.000
y4	تأخذ عملية إدارة مخاطر محفظة الاستثمار مبدأً التكلفة والمنفعة في الاعتبار .	3.02	0.871	4.38	0.390	3.77	0.731	***0.461	.000
y5	يُعتبر مجلس الإدارة (الإدارة العليا) الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف العامة والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر محفظة الاستثمار	3.19	0.887	4.52	0.359	3.93	0.727	***0.450	.000
y6	تضع إدارة مخاطر الاستثمار قواعد تنظيمية للحد من التركيز (تنويع كافي لمحفظة الاستثمار)	3.45	0.657	4.42	0.454	3.99	0.602	***0.383	.000
y7	يتمتع الأشخاص الذين يقومون بإدارة مخاطر الاستثمار (الإدارة التنفيذية) بالمهارات الإدارية والفنية لإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بكفاءة وفاعلية .	3.21	0.628	3.57	0.440	3.41	0.538	*0.150	.048
y8	تأخذ إدارة مخاطر الاستثمار (الإدارة التنفيذية) بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الإقتصادية والسياسية عند تنويع محفظة الاستثمار.	2.87	0.562	3.71	0.451	3.34	0.544	***0.369	.000
y9	يقوم مجلس الإدارة بتحديد المستويات المقبولة من المخاطر والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتخذ الخطوات اللازمة لتحديد وإدارة هذه المخاطر	3.21	0.628	3.62	0.422	3.44	0.532	*0.174	.022
y10	تُحقق الإدارة التنفيذية لمخاطر الاستثمار نتائج عالية في تطبيق الإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة .	2.87	0.562	3.79	0.651	3.38	0.652	***0.331	.000
y11	تقوم إدارة مخاطر الاستثمار بإطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بطريقة واضحة ومكتوبة .	3.05	0.704	3.10	0.696	3.08	0.697	0.017	.816
y12	يوجد تدريب للعاملين بالإدارة التنفيذية لمخاطر الاستثمار على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار والسيطرة عليها.	3.19	0.751	3.44	0.845	3.33	0.804	0.068	.368
y13	تقوم إدارة مخاطر الاستثمار (الإدارة التنفيذية) برفع توصيات لمجلس الإدارة (الإدارة العليا) عن كيفية تلافى الخسائر الناتجة عن مخاطر محفظة الاستثمار مستقبلاً.	3.66	0.752	3.77	0.725	3.72	0.735	0.031	.677
y14	تختلف سياسات تكوين محفظة الاستثمار من محفظة استثمارية لأخرى.	3.65	0.714	3.26	0.864	3.43	0.803	0.106	.160

y15	يتم مواجهة مخاطر محفظة الاستثمار والتعامل معها من خلال :- - تجنب المخاطر - تخفيض عبء المخاطر - نقل عبء المخاطر - قبول المخاطر	3.68	0.626	3.95	0.633	3.83	0.631	0.095	.210
y16	يتم استخدام الأساليب والأدوات الحديثة كالمشتقات المالية (عقود الخيارات، والعقود المستقبلية، ...) في إدارة مخاطر محفظة الاستثمار .	3.92	0.610	4.14	0.663	4.04	0.640	0.077	.307
y17	تحرص شركات التامين على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ،مما يكون لها بالغ الأثر في تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية.	3.68	0.626	4.16	0.533	3.94	0.586	*0.183	.016
y18	تحرص الإدارة التنفيذية لمخاطر الاستثمارعلى المراجعة الدورية لتصنيف محفظة الاستثمار وإدارة مخاطرها.	3.92	0.610	4.39	0.446	4.18	0.536	**0.261	.010
y19	تستند الإدارة التنفيذية لمخاطر الاستثمارعلى المعلومات المحاسبية عند إدارتها لمخاطر محفظة الاستثمار .	3.68	0.626	4.21	0.502	3.97	0.574	**0.208	.006
y20	يختلف تأثير خصائص المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار طبقاً لنمط ملكية شركات التأمين	3.92	0.610	4.44	0.433	4.21	0.533	**0.286	.004

يتضح من الجدول رقم ( ٧ ) أن من أهم معاملات التمييز بين شركات التأمين قطاع (عام- خاص) علي أساس إدارة مخاطر محفظة الاستثمار، والأقل قدرة على التمييز بين هذه الشركات وفقاً لآراء العاملين بها هي : طرق مواجهة مخاطر محفظة الاستثمار والتعامل معها، واختلاف سياسات تكوين محفظة الاستثمار من محفظة استثمارية لأخرى، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة من قبل الإدارة التنفيذية (إدارة مخاطر الاستثمار) عن كيفية تلافي الخسائر الناتجة عن مخاطر محفظة الاستثمار مستقبلاً، وجود تدريب للعاملين بالإدارة التنفيذية لمخاطر الاستثمار على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار والسيطرة عليها، وإطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بطريقة واضحة ومكتوبة، وكذلك استخدام الأساليب والأدوات الحديثة كالمشتقات المالية في إدارة مخاطر

محفظة الاستثمار. ومعامل التمايز يمثل (0.106 ، 0.095 ، 0.077 ، 0.068 ، 0.031 ، 0.017 )

على التوالي .

(و) توصيف مقارن لشركات التأمين علي أساس إدارة مخاطر محفظة الاستثمار:

طبقاً لاتجاهات العاملين بشركات التأمين (عام- خاص) والخاضعين للبحث بصفة عامة فإن إدارة

مخاطر محفظة الاستثمار بهذه الشركات توجد وتؤثر بدرجة كبيرة على محفظة الإستثمار بها، حيث أن

أكبر قيمة للوسط الحسابي لإجابات المستقصى منهم تجاه إدارة مخاطر محفظة الاستثمار تمثل ( قطاع

عام 3.92 و قطاع خاص 4.53) على التوالي، وبمقارنة الوسط الحسابي للمجموعتين من العاملين

بشركات التأمين نحو كل عبارة من إدارة مخاطر محفظة الاستثمار، والأكثر قدرة على التمييز بين

المجموعتين من العاملين بشركات التأمين (عام- خاص) ، كما يتضح من الجدول رقم (٧).

ولقد أمكن التوصل إلى وصف مقارن بين المجموعتين من العاملين بشركات التأمين، حيث يلاحظ

أن العاملين بشركات التأمين ( قطاع خاص ) يأتوا في مقدمة العاملين بشركات التأمين قطاع عام من

حيث تأثرهم بعبارات إدارة مخاطر محفظة الاستثمار ويقرون بأهمية إدارة مخاطر محفظة الاستثمار

وتأثيرها على محفظة الاستثمار، كما في الجدول (٧).

بينما يقر العاملون بشركات التأمين قطاع عام بأهمية عبارات إدارة مخاطر محفظة الاستثمار ومنها يتم

استخدام الأساليب والأدوات الحديثة كالمشتقات المالية في إدارة مخاطر محفظة الإستثمار، وتحرص

الإدارة التنفيذية لمخاطر الاستثمار على المراجعة الدورية لتصنيف مخاطر المحفظة وإدارة مخاطرها،

ويختلف تأثير خصائص المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية على إدارة مخاطر محفظة

الاستثمار طبقاً لنمط ملكية شركات التأمين. وهي أكثر المتغيرات تأثيراً عند إدارة مخاطر محفظة

الاستثمار بهذه الشركات .

ويتضح أن هناك عبارات تستطيع التمييز بين المجموعتين من العاملين بشركات التأمين أى أن هناك

تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين من العاملين بشركات التأمين ( عام - خاص) الخاضعين

للبحث على أساس إدارة مخاطر محفظة الاستثمار. وقد اعتمد هذا القرار على قيمة ويلكس لامبدا في

دالة التمايز والتي لم تزيد عن (0.436) كما أن قيمة كآ المحسوبة (107.077) بدرجات حرية (16) فى نفس الدالة تفوق نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.001) كما يتضح من الجدول رقم (٦). كما يلاحظ عدم قدرة بعض عبارات إدارة مخاطر محفظة الاستثمار مأخوذه بصورة فردية على التمييز بين المجموعتين من العاملين بشركات التأمين (عام - خاص) عند مستوى معنوية  $\geq 0.01$  ، كما يتضح من الجدول رقم (٧).

وفى ضوء نتائج التحليل الإحصائى السابق فإنه يمكن رفض فرض العدم وهو: لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين شركات التأمين حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار طبقاً لنمط الملكية (قطاع عام - قطاع خاص) ، وقبول الفرض البديل وهو: يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين شركات التأمين حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار طبقاً لنمط الملكية (قطاع عام - قطاع خاص) ، مأخوذة بصورة إجمالية وذلك بعد أن تبين هناك تمايز ذو دلالة إحصائية بين شركات التأمين التابعة للقطاع العام وللقطاع الخاص والخاضعة للبحث على أساس اتجاهات العاملين بشركات التأمين نحو منفعة المعلومات المحاسبية ، وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار .

### ٣- العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار

تم صياغة الفرض الثانى لاختبار مدى وجود علاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين ومضمونه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين " .

ويمكن اختبار الفرض الثانى باستخدام معامل الارتباط وهو مقياس نسبى يستخدم لقياس درجة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وتتحصر قيمة معامل الارتباط بين الصفر والواحد، فكلما اقترب معامل الارتباط من الصفر يكون الارتباط ضعيفاً، وإذا اقترب من الواحد يكون ارتباطاً قوياً، وإذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة فإن هذا يعنى أن الارتباط طردى بمعنى إذا تغير أحد المتغيرين فإن المتغير

الأخر يتبعه بالتغير في نفس الاتجاه، أما إذا كانت الإشارة سالبة فإن هذا يدل على أن الارتباط عكسي بمعنى أنه إذا تغير أحد المتغيرين فإن المتغير الآخر يتبعه في عكس الاتجاه، وقد تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان لقياس العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والجدول رقم (٨) يوضح نتائج تحليل الارتباط بين عناصر منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار:

#### جدول رقم ( ٨ )

نتائج تحليل الارتباط بين عناصر منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار

م	المتغيرات	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R <sup>2</sup>	مستوى الدلالة
١	الملاءمة (**)	.586(**)	0.343	0.01
٢	التوقيت المناسب (**)	.544(**)	0.296	0.01
٣	القيمة الإسترجاعية (**)	.479(**)	0.229	0.01
٤	القيمة التنبؤية (**)	.738(**)	0.545	0.01
٥	الاعتمادية أو الموثوقية (**)	.833(**)	0.694	0.01
٦	الحياد أو الموضوعية (**)	.818(**)	0.669	0.01
٧	الصدق في التعبير (**)	.811(**)	0.658	0.01
٨	القابلية للتحقق (**)	.659(**)	0.434	0.01
٩	القابلية للمقارنة (بما في ذلك الثبات) (**)	.577(**)	0.333	0.01
١٠	الوضوح	0.200	0.040	0.00
١١	الدقة	0.292	0.085	0.00
١٢	التكلفة والعائد (إقتصادية المعلومة) (**)	.835(**)	0.697	0.01
١٣	الواقعية (**)	.852(**)	0.726	0.01
١٤	القابلية للفهم (**)	.818(**)	0.669	0.01
١٥	المرونة	0.242	0.059	0.00
١٦	الأهمية النسبية (**)	.674(**)	0.454	0.01
١٧	الإيجاز	0.220	0.048	0.00
١٨	إمكانية الحصول على المعلومات	0.321	0.103	0.00
١٩	إمكانية إجراء القياس الكمي	0.182	0.033	0.00
٢٠	الشمول أو الإكتمال	0.266	0.071	0.00

\*\* دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (٨) مجموعة من النتائج الآتية :

- وجود ارتباط عالى ومعنوى للعناصر الآتية : الواقعية، والتكلفة والعائد(اقتصادية المعلومة)، الاعتمادية أوالموثوقية، والحياد أوالموضوعية، والقابلية للفهم، والصدق فى التعبير . حيث بلغ معامل الارتباط للعناصر السابقة 0.852 ، 0.835 ، 0.833 ، 0.818 ، 0.811 ، على التوالى ، وذلك عند مستوى معنوية 0.01 حيث بلغت المساهمة النسبية للعناصر السابقة % 72.6 ، % 69.7 ، % 69.4 ، % 66.9 ، % 66.9 ، % 65.8 على الترتيب .

- تعتبر العناصر القيمة التنبؤية، والأهمية النسبية، والقابلية للتحقق، والملاءمة، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب، والقيمة الاستراتيجية. ذو ارتباط معنوى، حيث بلغ معامل الارتباط للعناصر السابقة 0.738 ، 0.674 ، 0.659 ، 0.586 ، 0.577 ، 0.544 ، 0.479 على التوالى، كما بلغت المساهمة النسبية للعناصر السابقة % 54.5 ، % 45.5 ، % 43.4 ، % 34.3 ، % 33.3 ، 29.6 % ، 22.9 على الترتيب، وذلك عند مستوى معنوية 0.01

- عند مستوى معنوية 0.01 تعتبر العناصر إمكانية الحصول على المعلومات ، والدقة ، الشمول أو الاكتمال ، والمرونة ، والإيجاز ، والوضوح ، وإمكانية إجراء القياس الكمى . ذو ارتباط معنوى ، حيث بلغ معامل الارتباط للعناصر السابقة 0.321 ، 0.292 ، 0.266 ، 0.242 ، 0.220 ، 0.20 ، 0.182 على التوالى، كما بلغت المساهمة النسبية للعناصر السابقة % 10.3 ، % 8.5 ، % 7.1 ، % 5.9 ، % 4.8 ، % 4 ، % 3 على الترتيب .

- استناداً إلى ماسبق فان هناك ارتباطاً طردياً وقوياً بين خصائص المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار، حيث يتراوح معامل الارتباط بين 0.182 ، 0.852 ويوجد تباين فى المساهمة النسبية يتراوح بين % 72.6 ، % 3 ، ومن خلال تحسين خصائص المعلومات المحاسبية فى شركات التأمين محل البحث لدعم الثقة والمصادقية فى القوائم والتقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى تنمية وتدعيم إدارة مخاطر محافظ الاستثمار لهذه الشركات، مما يسهم فى تنشيط الأسواق المالية.

وهذا يعنى أن توافر الخصائص الجيدة للمعلومات المحاسبية (المنفعة) يعتبر ضرورياً لتحديد المخاطرة المتوقعة من استثمار معين، مما يكون لها بالغ الأثر فى إتخاذ القرار الاستثمارى وتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة، وهذا يؤكد على أن المعلومات المحاسبية تساعد فى تكوين المحفظة الاستثمارية والحد من مخاطرها .

ويلاحظ من نتائج تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية السابقة أنه يمكن رفض الفرض الثانى ومضمونه : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين".

ويقبل الفرض البديل الثانى ومضمونه : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين.

٤- تأثير منفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين  
تم صياغة الفرض الثالث لاختبار تأثير منفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المرحلى Stepwise Regression لاختبار مدى صحة الفرض الثالث للبحث ومضمونه " لا يوجد تأثير جوهري لمنفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين".

ويمكن تلخيص نتائج تحليل الانحدار المرحلى لتحديد أهم متغيرات منفعة المعلومات المحاسبية المؤثرة على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين، وذلك من خلال الجدول رقم (٩) .

#### جدول رقم (٩)

نتائج تحليل الانحدار المرحلى لقياس العلاقة التأثيرية لمتغيرات منفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار

م	عبارات خصائص المعلومات المحاسبية	معامل الانحدار Beta	معامل الارتباط ( R )	معامل التحديد ( R <sup>2</sup> )
١	الملاءمة	**0.672	0.787	0.619
٢	الإعتمادية أو الموثوقية	**0.656	0.708	0.501



0.382	0.618	**0.572	X1_1	التوقيت المناسب	٣
0.392	0.626	**0.497	X2_1	الحياد أو الموضوعية	٤
0.247	0.497	**0.394	X2_2	الصدق فى التعبير	٥
0.169	0.411	*0.269	X2_3	القابلية للتحقق	٦
0.140	0.374	*0.219	X1_3	القيمة التنبؤية	٧
0.134	0.367	*0.214	X1_2	القيمة الإسترجاعية	٨
0.125	0.353	*0.207	X6	التكلفة والعائد (اقتصادية المعلومة)	٩
0.120	0.346	*0.202	X8	القابلية للفهم	١٠
0.118	0.343	*0.146	X3	القابلية للمقارنة (بما فى ذلك الثبات)	١١
0.114	0.338	*0.145	X10	الأهمية النسبية	١٢
0.102	0.320	*0.111	X7	الواقعية	١٣
<p>- معامل الارتباط المتعدد بالنموذج ( R 0.726)</p> <p>- معامل التحديد بالنموذج ( R<sup>2</sup> 0.528)</p> <p>- معامل التحديد المعدل (R<sup>2</sup> adj)</p> <p>0.519</p> <p>- قيمة اختبار " ف "</p> <p>44.363</p> <p>- درجات الحرية</p> <p>١٢٥ ، ١٣</p> <p>- مستوى الدلالة</p> <p>٠,٠٠٠ ( داله عند مستوى ٠,٠٠١ )</p>					

يتضح من الجدول (٩) ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد لهذه المتغيرات (0.726) والمساهمة النسبية لها (0.528)، بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات والعمل على رفع كفاءتها تساهم فى رفع دور خصائص (منفعة) المعلومات المحاسبية فى تدعيم إدارة المخاطر لمحفظلة الاستثمار بشركات التأمين بنسبة 52.8% .
- أكدت النتائج ارتفاع معنوية هذا النموذج (F=44.363) عند مستوى معنوية (0.001) ودرجات حرية (١٢٥، ١٣) مما يعنى أن هذا النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع .
- يلاحظ أن نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية للمتغيرات التى تم اختيارها فى تحليل الانحدار المرحلى كانت ذات معامل ارتباط ومساهمة نسبية مرتفعة مما يؤكد صدق النموذج .

- أوضحت نتائج تحليل الانحدار المرحلي أن قيمة معامل التحديد (  $R^2 = 52.8\%$  ) قد تقاربت مع قيمة معامل التحديد المعدل (  $R^2_{adj} = 51.9\%$  ) مما يؤكد دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المؤثرة، كما يؤكد أن حجم عينة البحث كان مناسباً مما يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج .

- أظهرت نتائج أسلوب الانحدار المتعدد وجود ( ١٣ ) متغير من بين متغيرات خصائص المعلومات المحاسبية تتمتع دون غيرها من المتغيرات بعلاقة خطية ذات دلالة إحصائية فيما بينها وبين متغير إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين الخاضعة للبحث، وتتمثل هذه المتغيرات في الآتي :

- |                            |   |
|----------------------------|---|
| ١- الملاءمة                | ٨- القيمة الاستراتيجية                    |
| ٢- الإعتمادية أو الموثوقية | ٩- التكلفة والعائد (اقتصادية المعلومة)    |
| ٣- التوقيت المناسب         | ١٠- القابلية للفهم                        |
| ٤- الحياد أو الموضوعية     | ١١- القابلية للمقارنة (بما في ذلك الثبات) |
| ٥- الصدق في التعبير        | ١٢- الأهمية النسبية                       |
| ٦- القابلية للتحقق         | ١٣- الواقعية                              |
| ٧- القيمة التنبؤية         |   |

- في حين أظهرت نتائج أسلوب الانحدار المتعدد أيضاً وجود ( ٧ ) متغيرات من بين متغيرات خصائص المعلومات المحاسبية لا تتمتع بعلاقة خطية ذات دلالة إحصائية فيما بينها وبين متغير إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين الخاضعة للبحث، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يأتي: (الوضوح، والدقة، والمرونة، والإيجاز، وإمكانية الحصول على المعلومات، وإمكانية إجراء القياس الكمي، والشمول أو الاكتمال) .

- استناداً إلى ما سبق يتضح أن المعلومات المحاسبية تحقق المساهمة في تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذ قرار الاستثمار، مما يؤكد أن المعلومات المحاسبية تؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار مما يساعد في الحد من مخاطر محفظة الاستثمار .

وفي ضوء نتائج التحليل السابق يتم رفض فرض العدم الثالث ومضمونه " لا يوجد تأثير جوهري لمنفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين"،

وقبول الفرض البديل الثالث وهو " يوجد تأثير جوهري لمنفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين " ويوجد تباين فى المساهمة النسبية لهذه العناصر .

### النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

يهدف هذا البحث إلى دراسة التمايز بين شركات التأمين قطاع (عام - خاص ) عينة البحث حول منفعة المعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار، ودراسة مدى وجود علاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين، وكذلك دراسة تأثير منفعة المعلومات المحاسبية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بتلك الشركات. ولتحقيق أهداف البحث تم تصميم استمارة إستقصاء موجهة إلى المديرين والموظفين المختصين فى أربعة إدارات فى كل شركة.

وتشير نتائج البحث الى:

(١) وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين شركات التأمين قطاع (عام - خاص) فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المحاسبية عند إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بعد أن تبين أن هناك متغيرات تستطيع التمييز بينهما وتشمل : التوقيت المناسب، والقيمة الإستراتيجية، والقيمة التنبؤية، والإعتمادية أو الموثوقية ، والحياد أو الموضوعية، والصدق فى التعبير، والقابلية للتحقق، والقابلية للمقارنة ( بما فى ذلك الثبات)، والوضوح، والدقة، والتكلفة والعائد ( إقتصادية المعلومة) ، والواقعية، والقابلية للفهم، المرونة ، والأهمية النسبية، وإمكانية الحصول على المعلومات، والشمول أو الإكمال. ولوحظ أن العاملين بشركات التأمين قطاع خاص يأتوا فى مقدمة المجموعتين من العاملين بشركات التأمين قطاع ( عام - خاص) من حيث تأثرهم بمنفعة المعلومات المحاسبية عند إدارة مخاطر محفظة الاستثمار، بينما يقر العاملون بشركات التأمين قطاع عام بأهمية الملائمة، والإعتمادية أو الموثوقية، والصدق فى التعبير، والواقعية، والمرونة . كما وجد أن العاملين بشركات التأمين قطاع عام يعانون من مشاكل تتعلق بمنفعة المعلومات المحاسبية مثل القابلية للتحقق، والوضوح.

(٢) يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين شركات التأمين قطاع ( عام - خاص) فيما يتعلق بإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بعد أن تبين أن هناك عبارات تستطيع التمييز بين العاملين فى شركات القطاعين ومنها تقوم إدارة مخاطر الاستثمار (الإدارة التنفيذية ) بتحديد وتصنيف كافة المخاطر التى يمكن أن تؤثر على محفظة الاستثمار، و تقوم إدارة مخاطر محفظة الاستثمار بتحديد المخاطر التى يمكن السيطرة عليها والمخاطر التى لا يمكن السيطرة عليها، ويتمتع الأشخاص الذين يقومون بإدارة مخاطر الاستثمار (الإدارة التنفيذية) بالمهارات الادارية والفنية لادارة مخاطر محفظة الاستثمار بكفاءة وفاعلية . ولوحظ أن العاملين بشركات التأمين قطاع خاص يأتوا فى مقدمة المجموعتين من العاملين بشركات التأمين قطاع ( عام - خاص) من حيث تأثرهم بإدارة مخاطر محفظة الاستثمار ، بينما يقر العاملون بشركات التأمين قطاع عام بأهمية استخدام الأساليب والأدوات الحديثة كالمشتقات المالية فى إدارة مخاطر محفظة الاستثمار، وتحرص الإدارة التنفيذية لمخاطر الاستثمار على المراجعة الدورية

لتصنيف محفظة الاستثمار وإدارة مخاطرها، وإختلاف تأثير خصائص المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار طبقاً لنمط ملكية شركات التأمين ، كما أنهم يعانون من مشاكل تحقق الإدارة التنفيذية لمخاطر الاستثمار نتائج عالية فى تطبيق الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الادارة ، وتأخذ إدارة مخاطر الاستثمار ( الادارة التنفيذية) بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الاقتصادية والسياسية عند تنوع محفظة الاستثمار .

(٣) يختلف تأثير خصائص المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار طبقاً لنمط ملكية شركات التأمين

(٤) يوجد ارتباطاً قوياً وطردياً بين خصائص المعلومات المحاسبية (المنفعة) وإدارة مخاطر محفظة الاستثمار، ويتراوح معامل الارتباط بين 0.852 ، 0.182 ويوجد تباين فى المساهمة النسبية تتراوح بين 72.6 % ، 3 % .

(٥) يوجد تأثير جوهري لخصائص المعلومات المحاسبية ( المنفعة) على إدارة مخاطر محفظة الاستثمار وتتمثل هذه الخصائص فيما يلى : الملائمة، والاعتمادية أو الموثوقية، والتوقيت المناسب، والحياد أو الموضوعية ، والصدق فى التعبير، والقابلية للتحقق، والقيمة التنبؤية، والقيمة الاستراتيجية، والتكلفة والعائد ( اقتصادية المعلومة)، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة ( بما فى ذلك الثبات) ، والأهمية النسبية، والواقعية.

(٦) اختلاف نتائج البحث الحالى مع نتائج دراسة ( Givoly,et al.,2009 ) فيما يتعلق بوجود تمايز بين الشركات ذات الملكية العامة أو الخاصة حول منفعة المعلومات المحاسبية .

(٧) اختلاف نتائج البحث الحالى مع نتائج دراسة ( حميدة، ٢٠٠١) فيما يتعلق بطبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية باعتبارها أحد المكونات الرئيسية لمحفظة صندوق الاستثمار.

(٨) تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة ( الجميلى ، ٢٠١٤ ) حيث أن المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير على طبيعة الأوراق المالية المستثمر فيها وتعطى للمستثمر مساحة ورؤية للمفاضلة بين البدائل المتاحة .

#### توصيات البحث

- ١- ضرورة إلزام الشركات والجهات التي يتم الاستثمار فيها بالإفصاح عن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية التي تتبعها في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية، مما يؤدي لزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من قبل مستخدميها .
- ٢- ضرورة تزويد إدارة مخاطر الإستثمار (الإدارة التنفيذية) بشركات التأمين بالقوى البشرية المدربة في مجال إدارة المخاطر مع التدريب المستمر لهؤلاء الأفراد .

٣- ضرورة التقييم المستمر لأداء محافظ الاستثمار والمواءمة بين درجات المخاطرة ومعدلات العائد للأوجه الاستثمارية المختلفة مع إمكانية تعديل مسار اتجاه الأموال المستثمرة في أوجه الاستثمار المختلفة .

٤- ضرورة التركيز على مؤشرات تقييم أسهم الشركات المختلفة المستثمر فيها باعتبارها إحدى المكونات الرئيسية لمحفظه الأوراق المالية ومن أهم هذه المؤشرات مؤشر العائد على السهم، ومؤشر مضاعف الربحية، ومؤشر اتجاه الربح أو الخسارة الرأسمالية للسهم، ومؤشر القيمة الحقيقية للسهم، وكذلك مراعاة التغيرات المحتملة للأوضاع الإقتصادية والسياسية.

٥- ضرورة إلتزام شركات التأمين بالمكونات الخمسة لنموذج إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ( البيئة الداخلية- تقييم الخطر - أنشطة الرقابة - المعلومات والاتصالات - المتابعة) ليكون معياراً للحكم على مدى كفاءتها لإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بها.

٦- ضرورة إلتزام شركات التأمين بتنفيذ آليات عملية إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ومن أهمها : وضع برامج تدريبية مستمرة للمديرين والتنفيذيين، وعمل روابط واضحة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر، وعمل تكامل بين عمليات إدارة المخاطر في المنشأة والتخطيط السنوي وإعداد الموازنات، وعمل مناقشات بشأن المستوى المقبول للمخاطر والتحديد الكمي لها .

**ويمكن توضيح أهم مجالات البحث المستقبلية كما يلي:**

١- قياس تكلفة المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بشركات التأمين.

٢- تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية على محفظة الاستثمار وتأثيرها على منفعة المعلومات المحاسبية .

٣ - تقييم دور الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي لمحفظه الاستثمار بشركات التأمين.

## مراجع البحث

### أولاً : المراجع العربية :

- إبراهيم، رأفت أحمد على، " تقييم دور المشتقات المالية كأداة لإدارة الأخطار فى شركات التأمين"، المؤتمر العلمى لكلية التجارة - جامعة المنصورة : إستراتيجيات التحديث والجودة للاقتصاديات العربية فى إطار المنافسة العالمية، ١٧- ١٩ أبريل، ٢٠٠١، ص ص ١ : ١٦ .



- إبراهيم، ماجدة متولى محمد، " دور مراقب الحسابات فى تحسين الملائمة والإعتمادية على القوائم المالية فى ضوء أساليب المحاسبة الإبتكارية - دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.
- إبراهيم، محمد زيدان، "مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الإستثمار فى سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، أكتوبر، ٢٠٠٣، ص ص ١٧٣ : ٢٨٢ .
- إدريس، ثابت عبد الرحمن ، " **بحوث التسويق - أساليب القياس والتحليل وإختبار الفروض** "، الطبعة الخامسة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٢.
- إحلاسه، نصر رمضان ، " دورالمعلومات المحاسبة والمالية فى إدارة مخاطر السيولة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٣.
- إسماعيل، هانى عبد الحكيم، " المشتقات المالية كمدخل لتطوير سياسات إدارة المخاطر المالية بشركات التأمين المصرية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٧.
- الجميلى، ياسين خلف فرحان، " أهمية المعلومات المحاسبية وأثرها فى ترشيد قرارات المستثمرين فى سوق الأوراق المالية - دراسة ميدانية فى سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.
- العتيبي، سعود عبد الرحمن مطلق، " تحسين الملائمة والإعتمادية فى القوائم المالية بالبنوك التجارية السعودية للحد من الممارسات المحاسبية الإبتكارية - دراسة إختبارية"، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٣.
- العدوى، جيهان مرسى محمد، "مدخل مقترح لتقويم جودة المعلومات المحاسبية كأداة لإتخاذ القرارات فى قطاع سوق المال - دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة، جامعة قناة السويس فرع الإسماعيلية، ٢٠٠٩.
- العسكر، هلال محمد، "الجدوى الإقتصادية لإدارة المخاطر فى المنشآت الصناعية السعودية "، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الأول، ٢٠١٠، ص ص ١٧٤ : ١٩٣ .

- جمعان، فادى، "مدى الإعتماد على المعلومات المحاسبية لإتخاذ قرارات الإستثمار فى الأسواق المالية الناشئة - دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ٢٠١٣، ص ص ١٤٩٥ : ١٥١١ .
- حميدة، عيد محمود، "أثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذ قرار الإستثمار فى الأسهم - دراسة نظرية تطبيقية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ٢٠٠١، ص ص ٢٣٧ : ٢٧٩ .
- حنا، نعيم فهم، " دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد السياسات الإستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية فى البنوك التجارية "، **المجلة العلمية لكلية التجارة**، فرع جامعة الأزهر للبنات، العدد الثانى، يوليو ٢٠٠٠، ص ص ١٨٤ : ٢١٢ .
- خطاب، جمال سعد، " تأثير إدارة وتقييم وضبط المخاطر على الملاءة الإئتمانية - إطار محاسبى مقترح"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ٢٠٠٨، ص ص ٣٠٩ : ٤٠٤ .
- خميس، شيماء هشام عبد اللطيف، " نظرة تحليلية فى المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لدعم الإستثمارية "، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ٢٠١٢، ص ص ٢ : ٢٦ .
- سالم، صفاء محمد أحمد محمود، " إدارة مخاطر الإستثمار فى شركات التأمين الناتجة عن الإستثمار فى الأوراق المالية - بالتطبيق على الممتلكات والمسئوليات "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤ .
- عاشور، سمير كامل & سالم، سامية أبو الفتوح، " العرض والتحليل الإحصائى باستخدام SSPAWIN الجزء الأول : المدخل والاساسيات "، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، ٢٠١٣ .
- عبد الرحيم، لبنى سيد أحمد، " إدارة أخطار محافظ وثائق تأمينات الحياة المرتبطة بوحدة إستثمارية بإستخدام المشتقات المالية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤ .
- عبد الفتاح، عبد الفتاح محمد رضا، " دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات صناديق الإستثمار فى البنوك المصرية - دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس فرع الإسماعيلية، ٢٠٠٥ .

- مصطفى، نهال فريد، "دور المعلومات المالية فى تحديد درجة المخاطرة السوقية للسهم"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠٠٠، ص ص ٨٩٥ : ٩٤٣ .
- مهدى، إبراهيم محمد وسالم، محمود سيد أحمد وفودة، محمد عبد الفتاح، " أهمية تصنيف الأخطار وقياسها فى محافظ إستثمار أموال شركات التأمين"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الثالث، ٢٠١٠، ص ص ٧٣١ : ٧٥٠ .
- مهدى، إبراهيم محمد ومطاوع، سعد عبد الحميد وصالح، هانى عبد الحكيم اسماعيل، "إدارة المخاطر المالية التأمينية بإستخدام المشتقات المالية - إطار تحليلي"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الحادى والثلاثون، العدد الأول، ٢٠٠٧، ص ص ٤٨:٢٩ .
- " إدارة المخاطر ومؤشرات السلامة المالية من واقع القوائم المالية - تحليل مقارن لشركتى مصر للتأمين و Royal & Sun Alliance"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد الحادى والثلاثون، العدد الأول، ٢٠٠٧، ص ص ٢٨ : ١ .
- هلال، هدى إبراهيم، "نموذج محاسبى مقترح لإستخدام المعلومات المحاسبية لأغراض بناء القدرة التنافسية فى سوق الأوراق المالية - دراسة ميدانية"، المؤتمر السنوى السادس عشر: آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١١، ص ص ٢٢٢ : ٢٤٤ .
- هويدى، على محمد حسن، " تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة والعائد المتوقع على الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية المصرية"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ٢٠٠٠، ص ص ٤٥ : ١ .
- يونس، نجات محمد مرعى، " إستخدام البيانات المحاسبية فى التنبؤ بأسعار الأسهم لترشيد قرارات صغار المستثمرين - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦ .

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- Abraham, S. and Cox, P., (2007), "Analysing The Determinants of Narrative Risk Information in UK FTSE 100 Annual Reports", **The British Accounting Review**, Vol 39, pp: 227- 248.
- Anderson, D.R. Sweeney, D.J., and Williams, T.A., (2002), "**Statistics for Business and Economics**", Southwestern, Thomson Learning, United States.
- Ballou, B., Heitger, D.L., and Stoel, D., (2011), "How Boards of Directors Perceive Risk Management Information ", **Management Accounting Quarterly**, (Summer), Vol.12, Iss.4, pp:14-22.
- Chena, C., Chen, S., and Sua, X., (2001), "Is Accounting Information Value-Relevant in The Emerging Chinese Stock Market", **Journal of International Accounting & Auditing and Taxation**, Vol.10, Iss.1, pp: 1-22.
- COSO (2004), Enterprise Risk Management: Integrated Framework, **Executive Summary**, pp:1-16.
- .....(2009), "Strengthening Enterprise Risk Management for Strategic Advantage", **www.coso.org**, pp:1-24.
- .....(2010), "Developing Key Risk Indicators to Strengthen Enterprise Risk Management", **www.coso.org**, pp1-20.
- .....(2013), "Internal Control – Integrated FrameWork" , **Executive Summary**(,May),pp1-10.
- Elzahar, H., And Hussainy, K.,(2012), "Determinants of Narrative Risk Disclosures in UK Interim Reports", **The journal of Risk Finance**, Vol.13, Iss.2, pp:133-147.
- Financial Reporting Council (2003), **The Combined Code on Corporate Governance**, (july), pp1-84.
- ..... ( 2005) . **Internal Control: Revised Guidance for DirectorsonThe Combined**, (oct), pp:1-24
- Fraser, I., and Henry, W., (2007) " Embedding Risk Management: Structures and Approaches", **Managerial Auditing journal**, Vol 22, No 4, pp392-409.
- Givoly, D., Hayan, C., and Katz, S., (2009), "Does Public Ownership of Equity Improve Earnings Quality?", **The Accountin Review**, (jun), Vol. 85, No.1, PP195-225.
- Hala, M., Amin, K., and Mohamed, A., (2016), "Auditors Perceptions of The Impact of Continuous Auditing on The Quality of Internet Reported Financial Information in Egypt", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 31, Iss.1, pp:8-9.

- Hassan, M.K.,(2009)," UAE Corporation Specific Characteristics and Level of Risk Disclosure", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 24, Iss. 7, pp: 668- 687.
- Hirshleifer, D., Sonya, S., and Teoh, H., (2010), "limited Investor Attention and Stock Market Misreactions to Accounting Information", Available at: <http://ssrn.com/abstract=846685>
- Kaplan, R.S., and Mikes, A.,( 2012)," Managing Risks: A New Framework", **Harvard Business Review**, (Jun), pp: 48-61.
- King Committee on Corporate Governance ( 2002 ), King Report on Corporate Governance for South Africa, **Institute of Directors in Southern Africa**, pp”1-20.
- Korosec, B.and Horvat, R.,(2005),"Risk Reporting in Corporate Annual Reports", **Economic and Business Review for Central and South – Eastern Europe**, Vol. 7, Iss. 3, pp: 217-237.
  
- Linsley, P. and Shrives, P., (2005)," Examining Risk Reporting in Uk Public Companies", **The Journal Of Risk Finance**, vol. 6, Iss.4, pp: 292-305.
- McClave, J.T., Benson, P.G. and Sincich, T.,(2001),"Statistics for Business and Economics", Eight Edition, Prentice Hall, Inc.Canada.
- Quinn, L. R., (2005),"ERM: Embracing A Total Risk Model", **Financial Executive**, (Jan/Feb), Vol. 21, Iss. 1, pp :32-38.
  
- Sadka, R., (2011), "Liquidity Risk and Accounting Information" **Journal of Accounting & Economic**,(july), Vol. 52, No. 2-3, pp:144-152.
- The Institute of Risk Management, AIRMIC ,ALARM,IRM.2002A **Risk Management Standard**, pp1:16.